رؤية مقترحة لتنمية وعى معلم الحلقة الأولى من التعليم الأساسي بحقوق الطفل

إعداد

د/ سميحة علي حسن محمد

مدرس أصول التربية بكلية التربية بنات أسيوط جامعة الأزهر

رؤية مقترحة لتنمية وعى معلم الحلقة الأولى من التعليم الأساسي بحقوق الطفل

سميحة على حسن محمد
قسم أصول التربية، كلية التربية بنات أسيوط، جامعة الأزهر، مصر.
البريد الإلكتروني: samihaali.el.2@azhar.edu.eg

الملخص:

هدفت الدراسة الحالية إلى بناء رؤية مقترحة لتنمية وعي معلم الحلقة الأولى من التعليم الأساسي بحقوق الطفل، وقد استخدمت المنهج الوصفي، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: أصبح لزامًا على المعلم في ظل التغيرات العالمية المتسارعة والتحولات الديمقراطية التي يشهدها العالم، وباعتباره مسئولاً عن إعداد الأجيال التي ستقود دفة المستقبل ـ أن يكون على درجة عالية من الوعي والثقافة بقضية حقوق الطفل، حيث ينعكس هذا الوعي على سلوكياته وتعاملاته مع أطفاله المنوط به تربيتهم، كما أن تنمية وعي المعلم بحقوق الطفل عملية وثيقة الصلة بدوره المهني على نحو يمكنه من تفعيل هذه الاتجاهات، وتلك المبادئ في العملية التعليمية، وتوفير بيئة صحية، وآمنة، ومناسبة تنمويًا وثقافيًا للأطفال، مما يؤثر إيجابًا على تعلمهم، ويحقق لهم الإشباع والتوافق النفسي، بالإضافة إلى أن وعي المعلم بهذه القيم يجعله أقدر على تمثلها والالتزام بها، وهذا يخدم دوره كوسيط لنقل ثقافة الحقوق الإنسانية إلى تلاميذه، وغرسها في نفوسهم حتى تصبح مرجعية أخلاقية توجه سلوكهم وانفعالاتهم. وقد كان من أهم التوصيات: الاهتمام بالتربية القانونية للمعلم، وقد يبدأ ذلك من خلال برامج إعداد المعلمين، وإدراج مقررات متعلقة بالثقافة القانونية والحقوقية ضمن المقررات الدراسية، وإدراج موضوعات حقوق الطفل ضمن برامج الحلقة الأولى من التعليم الأساسى، ونشر الوعي بهذه الحقوق لدى جميع فئات المجتمع المدرسي والخارجي.

الكلمات المفتاحية: حقوق الطفل، معلم الحلقة الأولى، الوعى، رؤية مقترحة.

A Proposed Vision for Developing the First-year Basic Education Teacher's Awareness of Children's Rights

Samiha Ali Hassan Mohammad
Fundamentals of Education at the Faculty of Education for Girls, Assiut, Al-Azhar University, Egypt.
Email: samihaali.el.2@azhar.edu.eg

Abstract

The current study aimed to build a proposed vision for developing the first-year basic education teacher's awareness of children's rights. It used the descriptive approach, and the study reached several results, including: In light of the rapid global changes and democratic transformations that the world is witnessing, and as he is responsible for preparing the generations that will lead the future , it has become necessary for the teacher to have a high degree of awareness and culture of the issue of children's rights, as this awareness is reflected in his behavior and dealings with the children he is entrusted with raising. Developing a teacher's awareness of children's rights is a process closely related to his professional role in a way that enables him to activate these trends and principles in the educational process, and provide a healthy, safe, and developmentally and culturally appropriate environment for children, which positively affects their learning and achieves psychological satisfaction and adjustment, in addition to Until the teacher's awareness of these values makes him more capable of representing them and adhering to them, and this serves his role as a mediator to transfer the culture of human rights to his students, and instill it in their souls until it becomes a moral reference that guides their behavior and emotions. One of the most important recommendations was: Paying attention to the legal education of the teacher, and this may begin through teacher preparation programs, including courses related to legal and legal culture within the academic curricula, including children's rights topics in the programs of the first cycle of basic education, and spreading awareness of these rights among all groups of the school and external community.

Keywords: Children's Rights, First Cycle Teacher, Awareness.

رؤية مقترحة لتنمية وعى معلم الحلقة الأولى من التعليم الأساسي بحقوق الطفل

المقدمـــــة:

تُعد مرحلة الطفولة المرحلة الأولى من مراحل النمو الإنساني، وهي مرحلة مهمة في حياة الإنسان وتتطلب رعاية خاصة، لأنها تمثل الركيزة الأساسية في تكوين شخصية الإنسان الراشد، وتشكيل سلوكه، ففيها تتفتح مواهبه، وتنمو قدراته، ومعارفه، واتجاهاته، ويكتسب ثقافة مجتمعه ... ويتميز الطفل في بواكير عمره بخصائص مهمة لعل من أهمها قلة الحيلة والافتقار إلى الخبرة وعدم النضج، إضافة إلى التهيؤ الفطري للتعلم، والمرونة، والطواعية، والقابلية للإيحاء، والامتصاص، والتشرب، والتشكيل (القريطي، عبد المطلب أمين، ١٩٩٨م، ٤٣٧). الأمر الذي يتطلب من القائمين على تربيته ضرورة توفير بيئة تربوية سليمة تراعى إشباع حاجاته، وإكسابه أنماط السلوك المختلفة التي تحقق له التوافق النفسي والاجتماعي في إطار ثقافة مجتمعه. كما تعتبر الطفولة إحدى المحاور الرئيسة في المنظومة الاجتماعية عالمياً وعربياً لما لها من انعكاسات خطيرة على تحديد شخصية الطفل، والاهتمام بدراسة الطفولة ليس ترفاً علمياً ولكنه مطلب إنساني محتوم؛ حيث يُعد الاهتمام بالطفل ورعاية حقوقه معياراً للتقدم والرقي في المجتمعات الحديثة، فقد أصبحت حضارة الأمم والشعوب لا تقاس بما تملكه من ثروات بقدر ما تقاس بما تملكه من موارد بشرية تتمتع بالحرية والكرامة والديمقراطية حتى تفجر ما لديها من طاقات إبداعية كامنة، فتنمية الطفولة هو جوهر التنمية البشرية المستدامة. مما يبرز أهمية الاستثمار فيها ورعايتها، وتحصينها، وتفجير طاقات الإبداع فيها (زاهر، ضياء الدين،٢٠٠٤م، ٢٧٣)، ولذا فقد حظيت باهتمام خاص في مجال البحوث والدراسات التربوية والنفسية. كما نشطت الهيئات المتعددة، والمنظمات الحكومية وغير الحكومية في مجال رعاية الطفل وحماية حقوقه باعتباره مخلوقاً ضعيفاً كثير الاتكال عاجزاً عن حماية نفسه وتدبير شؤونه، فهو أكثر حاجة إلى التمتع بمجموعة من الحقوق التي تكفل له الحماية والرعاية. وقد اهتم المجتمع الدولي بحقوق الطفل اهتماماً ملحوظاً في نهاية الربع الأول من القرن العشرين حين تبنت عصبة الأمم المتحدة ميثاقاً عرف باسم (إعلان جنيف ١٩٢٤م)، ثم جاء (الإعلان العالمي لحقوق الطفل سنة ١٩٥٩م) ، والمؤلف من عشرة مبادئ؛ لينقل الحديث عن حقوق الطفل نقلة جديدة توائم التطورات التي حدثت في العالم في ذلك الوقت، إلا أن هذه الخطوات لم تكن تمثل التزاماً قانونياً تجاه حماية الطفل إلى أن أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة (اتفاقية حقوق الطفل عام ١٩٨٩م) والتي تتألف من (٥٤) مادة، وتتميز هذه الاتفاقية بعده نقاط أهمها في مجال الدراسة الحالية: أنها جعلت هدف التعليم هو: "تنمية شخصية الطفل، ومواهبه، وقدراته العقلية، والبدنية إلى أقصى إمكاناتها"، وشجعت الدول الأطراف على اعتماد القيم التالية كأساس للتنشئة وهى (يونيسف، ١٩٨٩م) احترام حقوق الإنسان، والحريات الأساسية، تنمية احترام ذات الطفل ،وهويته الثقافية، ولغته وقيمه الخاصة، والقيم الوطنية، إعداد الطفل لحياة تستشعر المسؤولية في مجتمع حر بروح من التفاهم والسلم، والتسامح، والمساواة بين الجنسين، والصداقة بين الشعوب والجماعات. وتعكس هذه الاتفاقية رؤية جديدة للطفل تتمثل في: اعتباره فرداً مستقلاً ينتمي إلى أسرة ومجتمع، ويتمتع بحقوق وعليه واجبات تتلاءم مع سنِّه ومرحلة نمائه.

كما كان للشريعة الإسلامية فضل السبق في مجال الاهتمام بالطفل والتأكيد على رعايته، وشمول

العناية به انطلاقاً من الاهتمام بالإنسان الذي كرمه الله ـ تعالى ـ وفضَّله على سائر خلقه، وإيماناً بأهمية الطفولة في إرساء دعائم الشخصية الصالحة "فقد ضمنت الشريعة الإسلامية للطفل حقوقه الكاملة، وأمنت له العيش الكريم نفسياً واجتماعياً، وكفلت له النمو في مناخ من الحماية والرعاية والاستقرار، ومن ثَمَّ لم يكن إدراك حقوق وقيمة الطفولة، وفهم طبيعتها من مكتشفات العلم الحديث، فقد دعت الشريعة الإسلامية السمحة إلى العناية به جنيناً ورضيعاً وطفلاً وشاباً" (أبوالعلا، عادل محمد صالح، ٢٠٠٥م، ٩).

وعلى الصعيد العربي أشار ميثاق حقوق الطفل إلى: أن تنمية الطفولة ورعايتها وصون حقوقها مكون أساسي من مكونات التنمية الاجتماعية، بل هو جوهر التنمية الشاملة، فالطفولة هي المستقبل، والعامل الحاسم في صنعه (القريطي، عبد المطلب أمين، ١٩٩٨م، ٤٣٧). فالمجتمعات العربية لم تكن بمعزل عن التطور العالمى في مجال رعاية الطفل وحماية حقوقه، بل نشطت لإبرام المواثيق التى تتفق مع ثقافة الطفل العربي، وقيمه، وتعاليمه الدينية. كما كان من ضمن أهداف (الميثاق المعدل ٢٠٠٤م): إعداد الأجيال في الدول العربية لحياة حرة مسؤولة في مجتمع متضامن وقائم على التلازم بين الوعي بالحقوق والالتزام بالواجبات، وتسوده قيم المساواة والتسامح والاعتدال (العوضي، بدرية عبدالله،٢٠٠٩م، ٩٣). وبالتالي يصبح تطبيق حقوق الطفل جزءًا من العملية التعليمية وهدفاً من أهدافها. كما أكد المؤتمر العربي رفيع المستوى لحقوق الطفل في الفترة من (١٩ إلى ٢١ ديسمبر ٢٠١٠م) على ضرورة النهوض بثقافة حقوق الطفل العربي، وهويته في إطار مقاربة *حقوقية، ونشرها* على أوسع نطاق، ورفع الوعي بها لضمان الحقوق وحمايتها، كما أكد على ضرورة بناء ودعم قدرات المشتغلين في مجال الطفولة في المؤسسات التربوية والتعليمية (http://www.arabccd.org/p cd.org/page/191)

وعلى الصعيد المصري توالت الجهود والهيئات العلمية والبحثية في تنظيم الكثير من المؤتمرات والندوات التي تؤكد على أهمية تعليم حقوق الإنسان والطفل، ورفع الوعي بها، وكان من بينها المؤتمر الذي نظمته (كلية الحقوق) بجامعة القاهرة (١٩٨٧م) الذي أكد على أهمية الدور الذي يلعبه النظام التربوي في إرساء القيم والاتجاهات السلوكية التي تتفق وحقوق الإنسان (كلية الحقوق، جامعة القاه،رة١٩٨٧م). الأمر الذى يلقى على العملية التعليمية مسؤولية تعليم حقوق الإنسان . كما قامت كلية رياض الأطفال بجامعة القاهرة (٢٠٠٩م) بتنظيم مؤتمر بعنوان (حقوق الطفل من منظور تربوى)، أكدت فيه على: أهمية إدماج ثقافة حقوق الطفل فى الحقل التعليمى، وتبنى رؤى تربوية تسهم فى نشر الوعى بحقوق الطفل بين القائمين على العملية التعليمية، وعقد دورات تدريبية للمعلمين فى مجال حقوق الطفل (كلية رياض الأطفال، جامعة القاهرة،٢٠٠٩م).

وحيث إن ترجمة حقوق الطفل إلى ممارسات لايضمنه صدور تشريعات بل يتوقف على التوعية بها من خلال الوسائط التربوية المتنوعة؛ لذا يحمل التعليم النظامي أهمية خاصة في نشر ثقافة حقوق الطفل ورفع الوعي بها؛ نظراً لدوره الفاعل في تزويد الأفراد بالمعرفة الصحيحة عن تلك الحقوق من جانب، وترجمة تلك الحقوق إلى ممارسات خلال عملية التنشئة من جانب آخر. "فالمدرسة تلعب دورًا في عملية التنشئة من عدة زوايا: فهي تتولى غرس القيم والاتجاهات بصورة مقصودة، وليس بصورة تلقائية كما هو الحال في الأسرة، وذلك بطريق المناهج، والكتب الدراسية، والأنشطة المختلفة التي ينخرط فيها التلاميذ. كما أن المدرسة تؤثر في نوع الاتجاهات والقيم التي يؤمن بها الفرد من خلال علاقة المدرس بالتلاميذ، ومن خلال أداء المدرس لواجبه التدريسي" (موسى، محمد فتحي، ٢٠٠٦م، ١٧٥)، ومع دخول الطفل المدرسة تبدأ

العلاقات الاجتماعية تنمو، وأول هذه العلاقة تكون مع المعلم، فتوطيد العلاقة بين المعلم والتلميذ تُعد الخطوة الأولى الأكثر أهمية في عملية التنشئة الاجتماعية التي تهتم بها المدرسة، ولا شك أن هذه العلاقة بالنسبة للطفل سوف تنطبع في نفسه وإحساسه من حيث لا يدري ولا يعلم، وبالتالي سوف تؤثر إلى حد كبير على كيفية توافقه، وسعادته في المدرسة (عبدالحي، رمزي أحمد، ٢٠٠٨، ٧٢). فالمعلم هو: أهم العوامل في العملية التعليمية، وهو العنصر الأكثر فاعليةً في تشكيل سلوك الأطفال وتكوين شخصياتهم، وتربيتهم على الحقوق والواجبات. كما أنه أداة التفاعل الحي الخلاق بين العقول المتعلمة، وقلب التربية الخلقية ، والعقل المدبر وراء اكتساب المتعلمين طرائق التفكير، وأنواع السلوك الإيجابي، وضمير الأمة في تشكيل الشخصية الإنسانية وتنمينها، وتشكيل الوعي الإنساني للطلاب (بدران، شبل وسعيد سليمان، ٢٠٠٩، ١٦).

ومن ثم فدراسة وعي المعلم في أشكاله ومستوياته المختلفة قضية وثيقة الصلة بعملية التنشئة التي يضطلع بها، ووجه الصلة هو ذلك المعيار الأخلاقي الذي يحكم ممارسات المعلمين لهذا الدور، وما يمكن أن تتضمنه تلك الممارسات لأفكار ومعتقدات المعلمين على مضمون واتجاه عملية التنشئة تلك (وزارة التربية والتعليم، ١٩٩٦، ٩٧٣). ومن ثم يصبح المعلم مسؤولاً عن مراعاة حقوق الطفل من جهة، وعن ترسيخ تلك المبادئ في نفوس المتعلمين من جهة أخرى ـ باعتبار تلك الحقوق منظومة قيمية تستهدف إعداد الإنسان لحياة حرة مسؤولة في مجتمع مدني تسوده قيم الحق والعدل والاحترام والحرية والكرامة الإنسانية ـ حتى يشِبُّوا وقد ترسخت تلك المبادئ في نفوسهم وأصبحت جزءًا من ذواتهم، وبالتالي يصبحون مؤهلين للدفاع عنها إذا شعروا أنها تسلب منهم. وحتى يستطيع المعلم تعميق هذه المبادئ في نفوس هؤلاء المتعلمين لابد أن يكون هو على وعي بها، ومؤمناً بمبادئها؛ لأنه قدوة لتلاميذه ونموذج يحتذون به، فهو مسؤول عن الالتزام الأخلاقي، والوعي الحقوقى في أدائه لعمله، وفي علاقاته مع الآخرين.

وإذا كانت المجتمعات المعاصرة تشهد اتجاهاً متزايداً نحو الديمقراطية والحرية، واحترام الحقوق والكرامة الإنسانية، والتربية تعكس فلسفة المجتمع السائدة فقد اتجهت أدبيات التربية الحديثة نحو إعادة النظر في برامج تكوين المعلم وتدريبه. فقد بينت دراسة (محمد، أحمد فاروق عبدالرحمن،٢٠٠٣) أن تزايد نمو الديمقراطية قد أفرز أدواراً جديدة للمعلم مثل: دوره كقائد ديمقراطي، ودوره كمجدد ومبدع تربوي. الأمر الذى يتطلب أن يكون المعلم ذا نظرة شاملة للأمور، متطورًا ومتجدداً ومتفتحًا ، يؤمن بكرامة الفرد وإنسانيته وكيانه، مشجعاً لحرية الرأي والمناقشة. وبناء على ذلك يصبح وعي المعلم وإلمامه بثقافة حقوق الطفل، وتطبيقها أحد أدواره التربوية المنوط بها في ظل التحديات العالمية المعاصرة.

في ضوء ما سبق تصبح مراعاة حقوق الطفل جزءاً من العملية التعليمية، حيث نصت المواثيق العالمية والإقليمية على ضرورة أن يستهدف التعليم تنمية الشخصية المتكاملة، وتعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية. كما يصبح تطبيق حقوق الطفل جزءاً من مسؤوليات المعلم باعتباره العنصر الأكثر فاعلية في إنجاح العملية التعليمية وتحقيق أهدافها، ومن ثم فعلى المعلمين أن يفعلوا ما هو أكثر من مجرد إبلاغ التلاميذ بما ينبغي أن يفعلوه، فلكي يبعثوا الحياة في هذه الأفكار، يكون عليهم أن يهيئوا الفرص التي تسمح للتلاميذ أن يفهموا ويتقبلوا حقاً هذه المسؤوليات الاجتماعية (الأمم المتحدة، ٢٠٠٣م)، فالمعلم مطالب بتوفير بيئة تعليمية داعمة لحقوق الطفل.

مشكلة الدراسة:

على الرغم من صدور الكثير من المواثيق والتشريعات التي تؤكد على مبادئ حقوق الطفل،

وضرورة تحقيقها، وعقد الكثير من المؤتمرات والندوات التي تنادي بضرورة رفع الوعي بها، والنهوض بها، وضرورة توفير بيئة تربوية تراعي هذه الحقوق بصورة فعلية. إلا أن الواقع الفعلي يشير إلى وجود قصور في ترجمة هذه الحقوق إلى ممارسات فعلية داخل البيئة التعليمية.

فقد توصلت الدراسة التي قامت بها (البسيوني، مها إبراهيم، ٢٠٠٦م) إلى وجود فجوة كبيرة بين القوانين والتشريعات الخاصة بحقوق الطفل وآليات تطبيقها. كما بينت دراسة (جورج، جورجيت ديمان، ٢٠٠٦م) أن معظم المضامين التربوية المستنتجة من نصوص مواثيق حقوق الطفل بمختلف مستوياتها لا تطبق على مستوى الأسرة والمدرسة، نظراً لقلة الوعي بهذه المضامين، وقلة الاهتمام بثقافة حقوق الطفل في كل منهما. كما كشفت نتائج الدراسة التي قامت بها (حسن، ابتسام محمد،٢٠٠٦م)عن عدم معرفة معلمي الحلقة الأولى من التعليم الأساسي بحقوق الطفل .

كما يلاحظ أن القصور فى ترجمة حقوق الطفل إلى ممارسة فعلية لا يقتصر على الواقع المحلى، فتشير دراسة (جان جريوجل) إلى: أنه على الرغم من التصديق الواسع على اتفاقية حقوق الطفل، فلا يزال هناك انفصام واسع بين الدعوة المستندة إلى حقوق الطفل ووجودها فى خطابات التنمية، وأن أنظمة الحقوق ضعيفة فى الممارسة.(Grugel. J, 2013)

كما كشفت بعض التقارير الصادرة عن المنظمات الحقوقية المهتمة بالتعليم وحقوق الطفل عن وجود انتهاكات لحقوق الطفل خاصة فيما يتعلق بمسألة العنف والعقاب بجميع أنواعه. وطبقاً لتقرير المؤسسة المصرية لأوضاع الطفولة فإن حوادث العنف وصلت نسبتها بالمدارس الحكومية إلى (٦٧.١٨٪)، ووصلت حوادث الإيذاء البدني داخل المدارس إلى نسبة (٥١.٩١٪)، ويتصدر المدرّس قائمة مرتكبي العنف بنسبة (٤٥.٨٠٪) (سارة طعيمة، ٢٠١٠م، http://www.massai.ahram.org.eg)، وكشف تقرير آخر أعده المركز المصري لحقوق الإنسان عن تزايد حالات العنف خلال الشهر الأول من العام الدراسي (٢٠١٠/٢٠١١م) حيث كان عدد حالات العنف الموجه من المدرسين والمديرين ضد التلاميذ (٣٢) حالة، وتنوعت أساليب العنف بين طرد وتهديد بسبب المصروفات، والاعتداء بالضرب المبرّح، وكسر الذراع، وفقء العين، وإجبار التلاميذ على جمع القمامة، وإجبار التلاميذ على الدروس الخصوصية، والعقاب بالفلكة، والاعتداء الجنسي، والاعتداء بسبب الضوضاء، والاعتداء بسبب عدم أداء الواجب، والضرب بعصا المقشة، والتعدي بالضرب حتى فقد الوعي، والتوبيخ، والعنف اللفظي.(الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، 2011، http://www.anhrinet/?P=14D83) ولا شك أن هذه الانتهاكات لحقوق الطفل لها آثار سلبية على الطفل تربوياً ونفسيًا واجتماعيًا؛ لأن ذلك يُعوّد الطفل على السلبية والذل والمهانة، وفقدان الوعي بحقوقه الأساسية، والمطالبة بها عندما يشعر أنها تُسْلَب منه. كما أن هذه الانتهاكات الصارخة تهدد أمن التلميذ، واستقراره النفسي، وتوافقه الاجتماعي على نحو ما بينته دراسة (عبدالمجيد، السيد محمد، ٢٠٠٤م)، وتتنافي مع ما تسعى إليه التربية من: تنمية الشخصية البشرية والاجتماعية إلى أقصى درجة تسمح بها إمكاناتها واستعداداتها، بحيث تصبح شخصية مبدعة، خلاقة، منتجة، مطورة لذاتها ولمجتمعها ولبيئتها من حولها" (سلطان، محمود السيد، ١٩٩٣م، ٩٩)؛ إذ كيف يتسنى خلق شخصية مبدعة خلاقة منتجة في جو يسوده التسلط والقمع والقهر؟

أثارت نتائج الدراسات سالفة الذكر في ذهن الباحثة التساؤلات الآتية:

- ما الذي يتوافر لدى المعلم من معارف واتجاهات عن حقوق الطفل؟ وما مدى تأثير ذلك على مقدار ما يقدم للطفل من حقوق؟

- كيف يستطيع المعلم توفير بيئة تعليمية داعمة لحقوق الطفل على المستوى المدرسي؟
- كيف تضيق الفجوة بين المعرفة عن هذه الحقوق ،وبين تطبيق هذه الحقوق داخل الفصل من جانب المعلم باعتباره مسؤولاً عن تربية الأطفال على هذه الحقوق؟

لا شك أن الإجابة عن هذه الأسئلة تتوقف على درجة وعي المعلم بحقوق الطفل لذا؛ يمكن صياغة مشكلة البحث في التساؤل الرئيس الآتي:

- كيف يمكن تنمية وعي معلم الحلقة الأولى من التعليم الأساسي بحقوق الطفل ؟

ويتفرع على هذا التساؤل الرئيس عدد من الأسئلة الفرعية الآتية:

١) ما حقوق الطفل التي يفترض أن يكون المعلم على وعي بها؟
٢) ما الانعكاسات التربوية لوعى المعلم بحقوق الطفل ؟
٣) ما العوامل المهنية والمجتمعية المؤثرة في وعي المعلم بحقوق الطفل؟
٤) ما الرؤية المقتَرحة لتنمية وعي معلم الحلْقة الأولى من التعليم الأساسي بحقوق الطفل ؟

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الحالية إلى وضع رؤية مقترحة لتنمية وعي معلم الحلقة الأولى من التعليم الأساسي بحقوق الطفل.

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة الحالية فى أنها: تتناول قضية حقوق الطفل، حيث يُعد الاهتمام بالطفل ورعاية حقوقه معياراً للتقدم والرقي في المجتمعات الحديثة. وتتناول مرحلة الطفولة وهي مرحلة لها أهميتها وخطورتها في تكوين شخصية الإنسان وتشكيل سلوكه عندما يصبح راشداً، فبقدر ما يتوافر للطفل من رعاية واهتمام يُضمن له النمو السليم في جميع جوانب شخصيته. وأنها تتناول معلّم الحلْقة الأولى من التعليم الأساسي؛ حيث يُعد هذا المعلم المكوّن الأهم للمنظومة التعليمية، والمسؤول الأول عن نجاح العملية التعليمية، والأكثر تأثيراً في سلوك الأطفال وتكوين شخصياتهم الأمر الذي يستلزم زيادة وعيه بحقوق هؤلاء الأطفال، ومبادئ طفولتهم؛ لإشباع حاجاتهم، ومساعدتهم على النمو السليم. كما تُعدّ الدراسة الحالية استجابة لمطالب التغير التربوي، فزيادة وعي المعلم بحقوق الطفل من الأمور المهمة لما لها من انعكاسات على مستقبل الطفولة المصرية في ضوء التحديات العالمية، والمستجدات التربوية التي تنادي بديمقراطية التعليم، واحترام ذات الطفل، ورعاية حقوقه. وفى الختام تقدم الدراسة رؤية مقتَرحةً لتنمية وعي معلم الحلقة الأولى من التعليم الأساسي بحقوق الطفل قد تستفيد منها (كليات التربية) في تطوير برامج إعداد معلمى التعليم الأساسي، كما يمكن أن تستفيد منها وزارة التربية والتعليم في برامج تدريب معلمي التعليم الأساسي لتثقيفهم في مجال حقوق الطفل.

منهج الدراسة:

استخدمت المنهج الوصفي لتناسبه مع موضوع الدراسة، والذى لا يقوم بوصف الظاهرة فحسب، وإنما يفسر أسبابها ونتائجها والمتغيرات ذات الصلة بها من أجل التنمية والتقويم والعلاج إذا اقتضى الأمر.

مصطلحات الدراسة:

تدور هذه الدراسة حول مصطلحين رئيسين وهما؛

١- حقوق الطفل . **٢-** الوعي.

يقصد بالطفل فى الدراسة الحالية: طفل الحلْقة الأولى من التعليم الأساسى، أى: مابين السادسة والثانيةَ

عشْرةَ.

مفهوم حقوق الطفل:

نظرًا لأن قضية حقوق الطفل من الموضوعات الحيوية، فقد حظيت باهتمام الباحثين في مختلف المجالات القانونية، والتربوية، والاجتماعية، وقد تناولها كل منهم من زاوية مختلفة، وحاولوا وضع تعريف لها، وسيأتى تفصيل ذلك فى الإطار النظرى.

التعريف الإجرائي لحقوق الطفل (Rights of Child):

تعرف حقوق الطفل إجرائيًا بأنها: "استئثار من هم دون الثامنة عشرة بمجموعة من المميزات، سواء أكانت مادية أو معنوية ، وكما تقرها القوانين والمواثيق الدولية، والتي تبرز من خلال أساليب التعامل معه، وما يتاح له من فرص النمو الجسمي والنفسي والعقلي والاجتماعي، وذلك بهدف إعداده إعدادًا جيدًا ليصبح عضوًا نافعًا لنفسه ومجتمعه".

٢ ـ الوعـــــي (**Awareness, Consciousness**):

يُعد الوعي أحد المصطلحات التي شغلت الفلاسفة والمفكرين منذ القدم، وقد شاع استعماله نتيجة للتطور الواسع في مفهومه مع تقدم العلم وتعقد المفاهيم والمصطلحات، وقد تناولته بالبحث والدراسة المجالات المختلفة الفكرية والاجتماعية والتربوية، ولم تخل دراسة من محاولة وضع تعريف له. وفيما يلي عرض لمفهوم الوعي في اللغة والاصطلاح:

ـ المفهوم اللغوي لمصطلح الوعي:

ورد في المعجم الوسيط (وعي الشيء): جمعه في وعاء، وعي الحديث: حفظه وفهمه وقبله، وعي الأمر: أدركه على حقيقته. والوَعْي: الحفظ والتقدير، والفهم وسلامة الإدراك. وفي علم النفس شعور الكائن الحي بما نفسه وما يحيط به (مجمع اللغة العربية،١٩٨٠م، ١٠٤٤). كما يشير الوعي في قاموس اللغة إلى: الفهم وسلامة الإدراك، ويقصد بهذا الإدراك: إدراك الإنسان لنفسه، وللبيئة المحيطة (Longman Dictionary of the English Language, , 1984, 31).

كما يشير الوعي في قاموس (اكسفورد) إلى: الإدراك، والمعرفة بالإضافة إلى القدرة على التنبيه لما يحيط بالفرد.(The Oxford Paper Back Dictionary, , 1990, 51, 170)

ويتضح مما سبق أن المفهوم اللغوي للوعي يدور حول: الفهم والإدراك لما يحيط بالفرد.

ـ المفهوم الاصطلاحي للوعي:

من خلال الاطلاع على ما هو متاح فيما كتب عن الوعي اتضح أنه مفهوم واسع يمكن تناوله من منظور فلسفي واجتماعي وتربوي، وفيما يلي عرض لمفهوم الوعي وفقاً لهذه الرؤى:

المنظور الفلسفي للوعي:

دار صراع حاد بين الفلاسفة منذ القِدَم حول طبيعة الوعي، وأيهما أسبق الوعي أم الوجود؟

وقد تمحور هذا الصراع حول ما إذا كان الوعي نشاطًا طبيعيًا للعقل أم أنه يعود إلى وجود روح لا مادية. فالفلاسفة المِثاليون يرون أن الوعي: ظاهرة مستقلة تمامًا عن المادة، وهم يفسرون الوعي كعالم مستقل للأفكار، أما الفلاسفة الماديون فيرون الوعي كنتاج لنشاط العقل البشري. (معهد الإنماء العربي،٤٨٦)

وحول تعريف الوعي يذكر بعضهم أنه :"إدراك الناس لتصوراتهم عن العالم الموضوعي المحيط بهم ، كما يشير لمجمل الأفكار والمعارف والثقافة التي يتمثلها الإنسان، والتي تجعله يسلك منهجاً معيناً، كما يشير أحياناً إلى الاستجابات التي يقوم بها الشخص إزاء موقف معين (مدكور، إبراهيم بيومي، ١٩٧٥م، ٦٤٤). فالوعي من وجهة نظر الفلسفة نشاط عقلي، وحالة من اليقظة يدرك فيها الإنسان نفسه وعلاقاته بما حوله.

المنظور الاجتماعي للوعي:

برز موضوع الوعي في المجال الاجتماعي من خلال الاتجاهات النظرية في علم الاجتماع ، بدءاً من ظهور أفكار (ماركس) التي كانت بمثابة نقلة لموضوع الوعي من المجال الفلسفي إلى المجال الاجتماعي. ومن تعريفات الوعي في (علم الاجتماع) ما يلي:

ورد في قاموس علم الاجتماع أن الوعي عبارة عن: اتجاه عقلي انعكاسي يمكن الفرد من إدراكه لذاته، وإدراك البيئة المحيطة به، والجماعة التي ينتمي إليها كعضو، ويذهب جورج ميد (G. Mead) إلى: أن عمليات الاتصال تساعد الفرد على النظر إلى نفسه، والقيام بدور الآخرين، وتعتبر عملية الاستدماج للآخرين أو تمثل الظروف المحيطة شرطاً أساسياً لظهور الوعي (عفيفي، السيد عبدالفتاح، ١٩٩٦، ٢٤٦) (غيث، محمد عاطف،١٩٧٩، ٨٨). ويلاحظ أن هذا التعريف يضع شروطاً للوعي مُمثَّلةً في: عمليات الاتصال، والتفاعل، وتمثل الظروف المحيطة على نحو يمكنه من إدراكه لنفسه، والعالم المحيط به.

ويتضح مما سبق أن الرؤية الاجتماعية للوعي تركز على الواقع الاجتماعي للفرد، والتفاعل بينه وبين المجتمع المحيط به، ومدى إدراكه للظروف المحيطة به.

المنظور التربوي للوعي:

يعرف البعض الوعي بأنه : إدراك المرء لذاته ولما يحيط به إدراكاً مباشراً ، وهو أساس كل معرفة، ويمكن إرجاع مظاهر الشعور إلى ثلاثة:

١ـ الإدراك والمعرفة. ٢ـ الوجدان ٣ـ النزوع والإرادة.

وهذه المظاهر متصلة ببعضها كل الاتصال (اللقاني، أحمد حسين، وعلي أحمد الجمل، ١٩٩٩،٧٩) (بدوي، أحمد زكي،١٩٨٢،٨١).

ويلاحظ في تصنيف (كرثول) للأهداف الوجدانية أن الوعي يأتي كخطوة أولى في تكوين الجوانب الوجدانية بما تحمله من نظم قيمية معينة تضبط سلوك الإنسان، والوعي غالباً ما يكون مشبعاً بالجانب المعرفي، وبالرغم من ذلك فهو ليس كالتذكر، حيث إنه في الوعي لا يكون الاهتمام موجهاً إلى الذاكرة أو القدرة على استرجاع المعلومات بقدر تركيزه على إدراك الفرد للمواقف التي يتعرض لها (David R. Krathwohl, 1970, 170)، فالوعي من وجهة نظر كراثول عملية عقلية تركز على المعرفة والإدراك للمواقف المحيطة.

كما ورد في معظم المصطلحات التربوية والنفسية: يعد مستوى الوعي الخُطوة الأولى في تكوين الجوانب الوجدانية بما تتضمنه من الاتجاهات والقيم، وعلى الرُّغم من وقوع الوعي في أدنى درجة من التصنيف الوجداني، إلا أن الوعي غالباً ما يكون مشبعًا بالجانب المعرفي، ويقصد به إدراك الفرد لأشياءَ معينةٍ في المواقف، أو الظاهرة (شحاتة حسن وآخرون،٢٠٠٣، ٣٣٩). يلاحظ أن هذا التعريف يتشابه مع رؤية (كراثول) للوعي.

يتضح مما سبق أن الوعي من منظور تربوي ـ عملية عقلية مركبة من ثلاثة مظاهرَ رئيسةٍ تتمثل في:

١) الإدراك والمعرفة (الأفكار والآراء والتصورات).

٢) المظهر الوجداني (المشاعر والقيم والاتجاهات).
٣) النزوع والإرادة (الجانب السلوكي).

وهذه المظاهر الثلاثة متصلة ومتشابكة ومتكاملة ، فالمعرفة تحمل في طياتها نظماً قِيميةً تدفع الفرد إلى النزوع، ومن ثَمَّ يسلك في الاتجاه المرغوب فيه.

كما يرى البعض أن الوعي هو: الإدراك الناقد ، والرؤية الحقيقية للواقع، وفهم العالم الذي يعيش فيه الإنسان، والعمل على تغييره (علي، سعيد إسماعيل ١٩٩٧م، ١٤٠).

فالوعي ـ وفقًا لهذا التعريف ـ لا يقتصر على الجانب الإدراكي والمعرفي للوعي، ولكن يؤكد على الجانب السلوكي، إذ إن الوعي الحقيقي المطلوب هو الذي يؤدي إلى تغيير الواقع نحو الأفضل.

ويقترب من هذا التعريف ما ورد في الموسوعة السياسية أن الوعي هو: "المعرفة والإدراك والتنبه والفهم للنفس والعالم الخارجي وللانتماء الاجتماعي، وينتج عن التأمل للعالم الموضوعي والعمل والفعل الاجتماعي بكل أوجهه، ويؤدي الوعي إلى اتخاذ مواقف فردية وجماعية عملية، أي إن الوعي مرتبط بالسلوك (نعمة، ماجد، ١٩٩٤م، ٢٩٥، ٢٩٦).

ويلاحظ أن هذا التعريف يجمع معظم ما ورد من تعريفات للوعي وفقًا للرؤى الفلسفية والاجتماعية والنفسية، وهي (المعرفة والإدراك والتنبيه) على الترتيب، كما يشير إلى وجود وعي فرد وجمعي، وأن الوعي نتاج التأمل والتفاعل الاجتماعي، فليس هو نتاجًا عقليًّا فقط، ولا هو نتاج الواقع الاجتماعي فقط، كما يشمل جوانب الوعي الثلاثة: المعرفة، والوجدان، والسلوك.

ويتضح من عرض الرؤى المختلفة لمفهوم الوعي أن مفهوم الوعي يدور حول الخصائص التالية:

- أن الوعي نشاط عقلي، أو ذهني انعكاسي.
- الوعي ليس مهارة ولا اتجاهًا ولا اعتقادًا، وليس مجرد سلوك؛ لأنه محصلة عمليات عقلية شعورية معقدة (عبدالعال، جيهان سيد، ٢٠١١).
- يُعد الوجود الاجتماعي شرطاً أساسياً للوعي، فالمادة الأساسية للوعي تتشكل من خلال تفاعل الإنسان مع البيئة والمجتمع من حوله.
- الاتجاه العام للوعي هو: المعرفة الموجهة للسلوك الإنساني، فلا تكفي المعرفة وحدها، بل لابد أن يَتبعها الاستجابة المناسبة، والسلوك الصحيح.

التعريف الإجرائي لتنمية وعي معلّم الحلقة الأولى من التعليم الأساسي بحقوق الطفل:

هو: عملية بناء وتكوين الأفكار والآراء، والتصورات والمشاعر والقيم والاتجاهات، والسلوكيات المتصلة بحقوق الطفل لدى معلّم الحلقة الأولى من التعليم الأساسي، بما يمكنه من إدراك هذه الحقوق إدراكاً مصحوباً برغبة ذاتية يتبعها ممارسة فعلية، ويدفعه إلى الحفاظ عليها، والدفاع عنها في المواقف المختلفة.

الدراسات السابقة:

١ـ دراسة حقوق الطفل المصري في برامج الحلقة الأولى من التعليم الأساسي: دراسة تحليلية (٢٠٠٦م):

هدفت هذه الدراسة إلى: التعرف على أهم الحقوق التي تكفلها القوانين والمنظمات الدولية للطفل، ومدى توافر المناخ المدرسي اللازم لمراعاة حقوق الطفل داخل أسوار المدرسة الابتدائية، وتحليل المعوقات التي تواجهها مدارس الحلقة الأولى من التعليم الأساسي والتي قد تحول دون الوفاء بحقوق الطفل وسبل مواجهتها، واستخدمت المنهج التاريخي والوصفي معًا، وقامت الباحثة بوضع قائمة تتضمن حقوق الطفل

الواجب توافرها في المقررات الدراسية بالحلقة الأولى من التعليم الأساسي، وطبقت استبانة على عينة بلغت (١٥٠) مدرسًا وناظرًا وموجهًا للتخصصات المختلفة بالحلقة الأولى من التعليم الأساسي بمراكز محافظة الفيوم، وقد أوضحت نتائج الدراسة أن الإدارة المدرسية بالحلقة الأولى من التعليم الأساسي لا تفي بحقوق الطفل على النحو المطلوب منها، كما كشفت نتائج تطبيق الاستبيان عن عدم معرفة معلمي الحلقة الأولى من التعليم الأساسي بحقوق الطفل، وقد أوصت الدراسة بالعمل على توعية المعلمين بحقوق الطفل، وعقد دورات تدريبية لهم في أثناء الخدمة لإدارة الفصل في ضوء حقوق الطفل. (حسن، ابتسام محمد ،٢٠٠٦م)

٢-دراسة حقوق الإنسان المتعلم في المدرسة الثانوية العامة: واقعها وسبل تفعليها (٢٠٠٦):

هدفت الدراسة إلى: التعرف على الحقوق التي يتعين أن يتمتع بها الإنسان المتعلم في المدرسة الثانوية العامة، وتحديد الواجبات التي يتعين أن تقوم بها المدرسة الثانوية العامة تجاه كفالة تمتع المتعلم بحقوقه الأساسية، ورصد أبرز المعوقات التي تحول دون تمتع المتعلم بحقوقه الإنسانية في المدرسة الثانوية العامة، وتحديد بعض السبل التي تسهم في كفالة تمتع المتعلم بحقوقه الإنسانية في المدرسة الثانوية العامة، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وقد توصلت الدراسة إلى وجود عدد من المعوقات التي تحول دون تمتع المتعلم بحقوقه الإنسانية في المدارس الثانوية العامة من أهمها: القصور في إعداد المعلم وتدريبه، وسلطوية المعلم واستخدام وسائل الضبط اللاإنسانية. (القمحاوي، محمد عبد الرازق،٢٠٠٦م)

٣- دراسة استراتيجية مقترحة لمواجهة مشكلة عمالة الأطفال بمصر في ضوء حقوق الطفل وخبرات بعض الدول (٢٠٠٩م):

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على عمالة الأطفال وحقوق الطفل من منظور اجتماعي، واستخدمت المنهج الوصفي، وأسلوب التحليل الرباعيSWOT، واستخدمت أداتين؛ إحداهما استمارة مقابلة للتعرف على واقع المشكلة، والثانية استبانة للتعرف على العوامل المسببة لمشكلة العمالة، وطبقت المقابلة على عينة بلغت (١٤٥) طفلاً بمحافظة بني سويف، وطبقت الاستبانة على (٧٥) خبيرًا من أساتذة الجامعة والأساتذة المساعدين، و(٧٥) خبيرًا في العمل بمجال عمالة الأطفال، وقد كان من نتائج الدراسة التي لها ارتباط بالدراسة الحالية أن العوامل التعليمية ـ كإحدى العوامل المسببة لعمالة الأطفال ـ تمثلت في ارتفاع كثافة الفصل الدراسية، وضعف دور الإدارة المدرسية في متابعة المتسربين، وصعوبة المناهج، وافتقادها للتشويق والجذب للأطفال، وقلة استخدام طرق التربية الحديثة في التعليم (عبد الجواد، مروة عزت، ٢٠٠٩م).

٤- دراسة تصور مقترح لتنمية وعي الطالب المعلم بحقوق الطفل في ضوء الشريعة الإسلامية (٢٠١١م):

وقد هدفت الدراسة إلى: التعرف على حقوق الطفل في الإسلام، والوقوف على مدى وعي (الطالب المعلم) بحقوق الطفل، ووضع تصور مقترح لتنمية وعي طلاب كليات التربية بحقوق الطفل، واستخدمت المنهج الوصفي، وطبقت استبانة على عينة من طلاب الفرقتين الأولى والرابعة بكليات التربية والدراسات الإنسانية (جامعة الأزهر)، وكلية التربية بأسيوط، وكلية التربية جامعة قناة السويس بالإسماعيلية، وقد كان من نتائج الدراسة أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين طلاب جامعات الأزهر، وأسيوط، وقناة السويس في متوسطات درجات محاور الاستبانة الثلاثة، والدرجة الكلية لها لصالح طلاب جامعة الأزهر. (يوسف، هشام عبد العزيز ٢٠١١م)

٥- دراسة معوقات ممارسة الطفل حقوقه في مدارس الحلقة الأولي من التعليم الأساسي "دراسة ميدانية ببعض مدارس محافظتى أسيوط والمنيا "(٢٠١١م):

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع ممارسة الطفل لحقوقه في مدارس الحلقة الأولي من التعليم الأساسي، واستخدمت المنهج الوصفي، وطَبقت استبانتين ، إحداهما طُبقت على عينة من تلاميذ الصف السادس الابتدائى بلغت (٦٩٠) طفلاً؛ للتعرف على واقع ممارستهم لحقوقهم، والأخرى طبقت على عينة من معلمي ومعلمات نفس المدارس بلغت (١٧٦) معلمًا؛ لتحديد معوقات ممارسة هذه الحقوق، كما استخدمت المقابلات الشخصية مع بعض المعلمين والمديرين بهذه المدارس، وقد كشفت الدراسة عن وجود بعض المعوقات التى تحول دون ممارسة الطفل لحقوقه منها: قلة تشجيع المدرسة للأطفال على عمل أبحاث ثقافية، وقلة اهتمام المدرسة بالأنشطة الثقافية مثل : المسرح والغناء، واعتماد تقويم المعلم للتلاميذ على الحفظ والاسترجاع، وضيق وقت الحصة بما لا يسمح بالمناقشة. (أحمد، شادي محمد، ٢٠١١م)

٦ دراسة تقويمية لتطبيقات التربية لحقوق الطفل التعليمية في الإسلام في الحلقة الأولى من التعليم الأساسي (٢٠١٢م):

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع التطبيقات التربوية لحقوق الطفل في الإسلام بالحلقة الأولى من التعليم الأساسي، واستخدمت المنهج الوصفي، وطبق استبانة على عينة بلغت (٤٠٥) معلمًا من معلمي ومعلمات المدارس الابتدائية، منهم (٧٥) مديرًا، و(٩٦) موجهًا بالحلقة الأولى من التعليم الأساسي لمحافظة الشرقية، وقد كشفت الدراسة عن وجود بعض جوانب القصور في الدور الذي تقوم به المدارس الابتدائية لتنمية بعض الممارسات التربوية المتمثلة في: حق الطفل في التعليم المجاني، وتعليم القرآن الكريم، وعدم استخدام اللعب بطريقة صحيحة. (البنان، السيد عاقل عبد الله، ٢٠١٢م)

تعقيب على الدراسات السابقة:

من خصائص البحث الجيد التراكمية بمعنى: أن يبدأ من حيث انتهى إليه الآخرون، فإذا كانت البحوث والدراسات التربوية قد أكدت على قضية حقوق الطفل، وأهمية الوعى بها، ودور النظام التعليمى فى تحقيقها، والنهوض بها فقد أشارت معظم الدراسات السابقة إلى وجود قصور في ترجمة هذه الحقوق إلى الواقع الفعلى، مما أثار فى ذهن الباحثة التساؤل عما يتوافر لدى المعلم من معارف واتجاهات عن حقوق الطفل، ومدى تأثير ذلك على مراعاة معلم الحلقة الأولى من التعليم الأساسى لهذه الحقوق باعتباره العنصر الأكثر فاعلية فى نجاح العملية التعليمية وتحقيق أهدافها. وقد استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في تأكيد أهمية موضوع الدراسة، وفي بناء الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة، ومن بعض النتائج التي توصلت إليها الدراسات السابقة، ومن المراجع والمصادر الواردة فيها. وقد اتفقت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في بعض الجوانب واختلفت عنها في الجوانب الأخرى، ولكن لم توجد دراسة واحدة تناولت أهداف الدراسة الحالية وحدودها وأدواتها ومنهجها في نفس الوقت - على حسب علم الباحثة -، ولعل ذلك يؤكد على أهمية الدراسة الحالية ودورها فى محاولة تنمية وعى معلم الحلقة الأولى من التعليم الأساسى بحقوق الطفل.

خطوات السير فى الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة على تساؤلاتها، تم اتباع الخطوات التالية:

أولاً - الإطار العام للدراسة، ويتضمن: المقدمة، ومشكلة الدراسة، وأهميتها، وأهدافها، ومنهجها، والدراسات السابقة.

ثانيًا ـ الإطار النظري، ويشمل ما يلي:

ـ استقراء بعض الأدبيات للوقوف على أهمية مرحلة الطفولة، وخصائص نمو الطفل في تلك المرحلة، وحاجاته، وعلاقة حقوق الطفل بها، وفلسفة حقوق الطفل، ومبررات الاهتمام بها، وأهم حقوق الطفل التى يلزم أن يتمتع بها تلاميذ الحلقة الأولي من التعليم الأساسي في ضوء المواثيق والتشريعات الدولية، والانعكاسات التربوية لوعى المعلم بحقوق الطفل على تلاميذ الحلقة الأولى من التعليم الأساسي، والعوامل المهنية والمجتمعية المؤثرة في وعيه بهذه الحقوق.

ثالثًا ـ خاتمة الدراسة تضمنت: نتائج الدراسة، والرؤية المقترحة، وتوصيات ومقترحات.

الإطار النظري للدراسة.

يُعد الاهتمام بالأطفال جزءاً من الاهتمام بالحاضر والمستقبل معاً، لأن الأطفال هم رجال الغد، وعُدَّة المستقبل، وآماله، فإذا أحسن إعدادهم وتنشئتهم أمكنهم المساهمة في تنمية المجتمع وتقدمه. كما يشكِّل الأطفالُ شريحةً واسعة في المجتمع، فتوجيه العناية والرعاية لهذه الفئة يعني استيعاب شريحة كبيرة من المجتمع بالاهتمام والرعاية، الأمر الذي يعود بالنفع على الفرد والمجتمع، وإهمالها يعني إهمالاً لقطاع كبير من المجتمع. ومع تزايد اهتمام المجتمع الدولي بقضايا الديمقراطية والحرية، واحترام الحقوق والكرامة الإنسانية تطورت فكرة حقوق الطفل، ونشطت الكثير من الهيئات والمنظمات الحكومية وغير الحكومية في مجـال رعاية الأطفال، وحماية حقوقهم . كما يُعْزَي الاهتمام بحقوق الطفل إلى الآثار الخطيرة التي تتركها الفلسفات السياسية، أو نشوب الحروب، أو الصعوبات الاقتصادية والصحية وغيرها على الأطفال (عبدالنبي، سعاد بسيوني،١٩٩٥م، ٤٠،٤١)، الأمر الذى استنهض المجتمع الدولى، ودفعه إلى التحرك نحو إنقاذ الأطفال، والاهتمام بحقوقهم.

وتمثل اتفاقية حقوق الطفل (١٩٨٩م) قمة التطور الذي لحق بحقوق الطفل على مستوى الجهود البشرية، فقد حددت للطفل مجموعة من الحقوق تتميز بأنها متكاملة، وشاملة لجميع جوانب شخصية الطفل الجسمية والعقلية، والنفسية والاجتماعية. وحيث إن الطفل لا يبقى على حالته التي ولد عليها، بل ينمو بدنياً وعقلياً ووجدانياً، مما يستتبع معه بالضرورة اتساع مساحة حقوقه وحرياته بما يتناسب مع المرحلة العُمْرية التي يصل إليها، وبناءً عليه فالحقوق التي تقرر للطفل في مرحلة الطفولة المبكرة تختلف عنها في مرحلة الطفولة المتوسطة، والمتأخرة.

وفيما يلى عرض لمفهوم حقوق الطفل وأهمية مرحلة الطفولة، وخصائص نمو الطفل في تلك المرحلة، وحاجاته وعلاقة حقوق الطفل بها، وفلسفة حقوق الطفل، ومبررات الاهتمام بها، وأهم حقوق الطفل التى يلزم أن يتمتع بها تلاميذ الحلقة الأولي من التعليم الأساسي في ضوء المواثيق والتشريعات الدولية، والانعكاسات التربوية لوعى المعلم بحقوق الطفل على تلاميذ الحلقة الأولى من التعليم الأساسي، والعوامل المهنية والمجتمعية المؤثرة في وعيه بهذه الحقوق

مفهوم حقوق الطفل:

نظرًا لأن قضية حقوق الطفل من الموضوعات الحيوية، فقد حظيت باهتمام الباحثين في مختلف المجالات القانونية، والتربوية، والاجتماعية، وقد تناولها كل منهم من زاوية مختلفة، وحاولوا وضع تعريف لها، وفيما يلي عرض لبعض هذه التعريفات التى تناسب الدراسة الحالية.

تعرف منظمة الأمم المتحدة حقوق الطفل بأنها: "مجموعة شاملة من القواعد القانونية لحماية الأطفال، ورفاهيتهم التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة بالإجماع التي ينبغي تعزيزها، ومراعاتها حينما يتم

التصديق عليها". (منظمة الأمم المتحدة للطفولة،١٩٩٠، ٢٦)

فيلاحظ أن هذا التعريف يركز على عنصر الحماية القانونية لهذه الحقوق، وهو عنصر جوهري لوجود الحق وإعماله بصفة عامة، وللطفل بصفة خاصة لضعفه وقصوره.

ويعرفها البعض من منظور إسلامي بأنها: "مجموعة من الحقوق المتكاملة التي تؤدي لسعادة الإنسان ورقيه في الدنيا وكرامة منزلته في الآخرة، فمن تمسك بهذه الحقوق كان له أجر ومكانة في الدنيا، وثواب عظيم في الآخرة". (إسماعيل عبدالفتاح عبدالكافي، ٢٠٠٥م، ٢٣)، ويلاحظ أن هذا التعريف يركز على الغاية من تطبيق هذه الحقوق ومراعاتها، كما يلاحظ أن هذا التعريف والتعريف السابق له أشارا إلى مفهوم الحقوق بلفظه، دون تفسيره.

كما يعرفها البعض بأنها: توفير المنافع، والحماية للأطفال من خلال القواعد القانونية للسماح لهم ليتطوروا عقليًا وجسديًا، وعاطفيًا وأخلاقيًا، واجتماعيًا واقتصاديًا، وبشكل مستقل. (Merey .Z, 2012, 3273)

يستخلص من التعريفات السابقة أن مفهوم حقوق الطفل يدور حول العناصر الآتية:

- استئثار الطفل بمجموعة من المميزات أو القيم، والبعض يعبر عنها بالاحتياجات أو المطالب.
- إسباغ الحماية القانونية على هذه المميزات لضمان تحقيقها.
- يثبت هذا الحق للطفل لكونه طفلاً وإنسانًا.
- الهدف من تطبيق هذه الحقوق الارتقاء بشخصية الطفل بدنيًا وعقليًا، ونفسيًا واجتماعيًا، وإعداده إعدادًا جيدًا بحيث يصبح صالحًا لنفسه ومجتمعه.

أهمية مرحلة الطفولة (مرحلة الحلقة الأولى من التعليم الأساسى).

مرحلة الطفولة الثانية هي المرحلة التي تمتد من السادسةِ أو السابعةِ إلى الثانيةَ عشرةَ، وتبدأ بالتحاق الطفل بالحلقة الأولى من التعليم الأساسي، وقد يطلق عليها (مرحلة المدرسة الابتدائية)، وفيها يبدأ الطفل في المشاركة الكاملة في العالم خارج محيط الأسرة، وتلعب المدرسة دورًا عظيمًا كمؤسسة اجتماعية تقوم مقام الوالدين للتطبيع الاجتماعي للطفل فى هذه المرحلة (الطيب، محمد عبدالظاهر، وآخرون، ١٩٨٢، ٧) (واطسون، روبرت، وهنري كلاي ليندجرين، ٢٠٠٤م،٤٦١) الأمر الذى يفرض على أعضاء المجتمع المدرسى ضرورة الإلمام بخصائص نمو الطفل فى هذه المرحلة، ومميزاتها حتى يتسنى توفير بيئة تربوية تراعى النمو السليم للطفل. ويلخص البعض خصائص ومميزات هذه المرحلة فيما يلي (زهران، حامد عبد السلام، ١٩٩٥م، ٢٣٦ و٢٦٤):

- اتساع الآفاق العقلية والمعرفية، وتعلم المهارات الأكاديمية كالقراءة، والكتابة، والحساب.
- تعلم المهارات الجسمية اللازمة للألعاب وألوان النشاط العادية.
- اطراد وضوح فردية الطفل واكتسابه اتجاهاً سليماً نحو الذات.
- اتساع البيئة الاجتماعية والخروج الفعلي إلى المدرسة والمجتمع والانضمام لجماعات جديدة واطراد عملية التنشئة الاجتماعية.
- زيادة الاستقلال عن الوالدين.
- تعلم المهارات اللازمة لشؤون الحياة، وتعلم المعايير الخلقية والقيم، وتكوين الاتجاهات والاستعدادات لتحمل المسؤولية، وضبط الانفعالات.

ولذا فقد أكدت البحوث والدراسات التربوية والنفسية على خطورة هذه المرحلة وأهميتها فى بناء

الإنسان، وتكوين شخصيته، وتحديد اتجاهاته فى المستقبل (شحاتة، حسن، ٢٠٠٤م، ٩)، وقد يدعم ذلك ما يشير إليه أحد التقارير حول دور المدارس القائمة على احترام حقوق الطفل، ومراعاة احتياجاته؛ حيث لا تساعد الأطفال على التمتع بحقهم فى الحصول على تعليم أساسى جيد فحسب، بل تساعدهم كذلك على تعلم ما يحتاجون إلى معرفته لمواجهة تحديات القرن الجديد (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ٢٠٠٥، ١٧٠). الأمر الذى يؤكد أهمية هذه المرحلة فى تعليم الأطفال عن حقوقهم؛ حيث تلعب المدرسة دوراً مهماً في نشر ثقافة حقوق الطفل عن طريق تزويد المتعلمين بالمعرفة الصحيحة عن هذه الحقوق من جانب، وعن طريق توفير بيئة خصبة تسمح بممارسة هذه الحقوق من جانب آخر.

حاجات الطفولة في مرحلة الحلقة الأولى من التعليم الأساسى.

الطفل في نموه ـ في مظاهره المختلفة ـ يخضع لمجموعة من المثيرات الاجتماعية التي ينشأ عنها حاجات معينة، ولا شك أن فهم هذه الحاجات، ومحاولة إشباعها بطرق سليمة يساعد على النمو السليم، والتوافق النفسي للطفل؛ حيث يشير مفهوم الحاجة إلى: "الافتقار إلى شيء ما، إذا وجد حقق الإشباع، والرضا، والارتياح للكائن الحي" (زهران، حامد عبد السلام، ١٩٩٥م، ٢٩٤).

وقد حدد (ماسلو) الحاجات في خمسة مستويات متدرجة هي: الحاجات الفسيولوجية، تليها الحاجة إلى الأمن، ثم الحاجة إلى الانتماء والحب، ثم الحاجة إلى تقدير الذات، وأخيراً الحاجة إلى تحقيق الذات. (Johnston, J., Halocha, J., and McGraw Hill, 2010, 411)

وهناك تصنيفات أخرى لحاجات الأطفال، فمنهم من يصنفها إلى: حاجات أولية، وحاجات ثانوية، ومنهم من يقسمها تبعاً لمظاهر النمو المختلفة، فهناك حاجات النمو الفسيولوجي، وحاجات النمو العقلي، وحاجات النمو الانفعالي، والاجتماعي.

ـ فالحاجات الفسيولوجية تشمل: الحاجة إلى الغذاء، والحاجة إلى اللعب والحركة والنشاط، والحاجة إلى الراحة (الشريف، السيد عبدالقادر، ٢٠٠٢، ٣٥، ٣٨).

ـ حاجات النمو العقلي وتشمل: الحاجة إلى المعرفة والاكتشاف، والحاجة إلى التربية والتعليم.

ـ حاجات النمو الانفعالي والاجتماعي ويشمل: الحاجة إلى الأمن، الحاجة إلى الحب والانتماء، الحاجة إلى الحرية والاستقلال، الحاجة إلى الإنجاز والنجاح، الحاجة إلى تقدير الذات، الحاجة إلى تحقيق الذات، الحاجة إلى التطبيع الاجتماعي، والبناء الأخلاقي للشخصية.

وجدير بالذكر أن هذه الحاجات لا تنفصل عن حقوق الطفل؛ حيث يرى بعضهم أن حاجات الطفل الأساسية تعتبر حقاً له، ويجب تحليلها في الإطار البيئي الاجتماعي حتى يمكن تحديد المتطلبات الضرورية لمقابلة الحاجات، وإشباعها (المرجع السابق، ٣٥). ومن ثَمَّ فقد يكون تطبيق حقوق الطفل أحد هذه المتطلبات التى تساعد على إشباع هذه الحاجات.

فهذه الحقوق تجعل من الحاجات معايير ملزمة لا تقبل التفاوض، بمعني أن هذه الحقوق واجبة النفاذ والتطبيق من قِبل الآخرين، ومنتهكها يعرض نفسه للمساءلة القانونية. ويدعم ذلك ما يشير إليه بعضهم: أن تبني النهج الحقوقى في شئون الطفولة يمثل تحولاً كيفيًّا من توفير الاحتياجات الأساسية للأطفال إلى تبني معايير معترف بها دوليًّا لحقوق الطفل، وهي معايير تتعهد الدول باحترامها والوفاء بها (عازر، عادل، ٢٠١١، ٢١). ويتضمن هذا النهج الاعتراف بأن الأطفال هم بشر لهم نفس معايير الكرامة والاستقلالية التى يتمتع بها الكبار. وفى مجال حماية حقوق الطفل يقع التوتر بين رؤيتين مُمَيِّزَتَيْنِ للطفولة: "نهج التبعية" القائم

على الاحتياجات، والذى يسلط الضوء على عجز الأطفال، وبالتالى حاجتهم للحماية، و"نهج التمكين" القائم على الحقوق، والذى يؤكد على القدرات الناشئة للحكم الذاتى للأطفال، وتضم اتفاقية حقوق الطفل نهج التبعية والتمكين معًا؛ حيث تعترف بالاعتماد الأساسى للأطفال، وقدرتهم على الحكم الذاتى معًا (Iusmen,I, 2013, 323,324)، الأمر الذى يؤكد أنه ليس هناك تعارض بين الحقوق والحاجات. فمن المعروف أن الحقوق مرتبطة بالحاجات البدنية والعقلية، والنفسية والاجتماعية للأطفال، ومستمدة منها، ويتوقف إشباع هذه الحاجات على درجة إعمال هذه الحقوق، كما تصنف الحقوق فى ضوء هذه الحاجات، فهناك حقوق أولية، وحقوق ثانوية.

فلسفة حقوق الطفل.

إن مفهوم حقوق الطفل حديث نسبيًا نشأ في المجتمعات الغربية بسبب الأوضاع المتردية التي كانت تعانى منها الطفولة بسبب الحروب والتشرد والتفكك الأسري والانحلال، بخلاف المجتمعات الإسلامية التي أوجد الإسلام فيها منهجًا متكاملاً لا يدانيه نظام، وأوضح الحقوق والواجبات في حق الفرد والجماعة، والطفل والرجل والمرأة حتى يتحقق التوازن، وأحاط الطفولة بالرعاية من الناحية التشريعية والتوجيهية، فحقوق الطفل في الإسلام منحة من الله تعالى خالق البشر، والعالم، بما يصلح أحوالهم، ومن ثم فهي شاملة ، ومتكاملة، لا تقبل التغيير والتعديل؛ ولذلك فالحديث عن حقوق الطفل في الصفحات التالية ينصرف إلى حقوق الطفل في القوانين، والمواثيق الدولية، التي هي من وضع البشر، والتي تلتزم بها الدول وتتفق عليها بهدف التعرف على فلسفة حقوق الطفل، ومن أين تستمد (الإطار الفكري)، وأسباب الاهتمام بها، وفيما يلي بيان ذلك.

تنبثق فكرة حقوق الطفل عن عدد من التطورات التي تشكل المصدر الأساسي لهذه الحقوق، وتطورها، ومن هذه التطورات ما يلي:

- التطور في الحركة العامة لحقوق الإنسان؛ لأن حقوق الطفل جزء لا ينفصل عن حقوق الإنسان.
- التقدم العلمي والتطور في الميادين الاجتماعية، والتربوية، والنفسية، خاصة في مجال الطفولة، والذي ساعد على تبلور الوعي العلمي بأهمية الطفولة، ودورها الحاسم في تشكيل شخصية الراشد.
- تطور الفهم الجديد لنمو الطفل بَدْءًا من المفاهيم التعليمية، ونماذج التنشئة الجديدة إلى حركات تحرير الطفل في السبعينيات، فساعدت على نقل التركيز من ضعف الطفل وحاجته إلى الحماية إلى حديث جديد عن الاستقلال الذاتي للطفل، ومهاراته، وتحقيق إرادته ومشاركته. (الحقوق الإنسانية للطفل، (www.etc-graz.at/typo3/fileadmin/user_upload/manual/.../education.pdf

كما أن قِيَمَ حقوق الطفل هي ثمرة التفاعُل، والتوارُث الحضاري، ومن ثَم فهي تستمد مبادئها من الفلسفات والأديان المختلفة، وهي ثمرة كفاح الشعوب ضد أشكال الظلم والقهر.

ويشير المؤتمر العلمي الحادِيَ عشَرَ (مايو، ٢٠٠٧م) إلى أن: الفلسفة الرئيسة لحركة الدعوة إلى حقوق الطفل هي تحسين ودعم كافة الموارد والخدمات اللازمة للتنمية الشاملة للأطفال (الخولي، حمدى محمد، ٢٠٠٧، ١٠١)، فتطبيق حقوق الطفل يهدف إلى ضمان حصول كل طفل على فرص النمو لجميع إمكاناته وقدراته الجسمية والعقلية، والنفسية والاجتماعية باعتباره فردًا من أفراد المجتمع الذين يتعين أن تشملهم عملية التنمية. (Herczog M, 2012, 545)

وتكمن الفلسفة الأساسية لاتفاقية حقوق الطفل في أن الأطفال لكي يصبحوا مواطنين مسئولين، فإنهم في حاجة إلى المشاركة في العالم من حولهم، وإلّا سيجدون صعوبة في تعلم كيف يصبحون أعضاءً مسئولين في

هذا المجتمع كبالغين. (Save The Children, 2006, 6) فالاعتراف بحقوق الطفل يسهم في إعداد الأطفال للمواطنة والعيش في مجتمعات ديمقراطية مستقرة، ومن ثَمَّ فالتأكيد على فكرة حقوق الطفل، واهتمام معظم المواثيق والاتفاقيات بها لم يكن لتخفيف المظالم والفظائع التى تحدث فى الحاضر فحسب، ولكنها هدفت ـ أيضًا ـ إلى تعزيز المبادئ الأخلاقية والتربوية التى من شأنها أن تجعل مواطِنِى الغد أكثرَ تحضرًا، وذلك من خلال تنشئة جيل جديد من الناحية المثالية أصح وأقوى وأفضل تعليمًا، وأكثر سلميةً واحترامًا (Holzscheiter A, 2010,162-164)حيث يساعد تطبيق حقوق الطفل على تنمية وازدهار الشخصية الإنسانية، وتعميق إحساسها بالكرامة والحرية والمساواة والعدل، وتعزيز ونشر مفاهيم التسامح والسلم والتعايش والتعاون الدولي، ومن ثم تكوين مواطنين مسؤولين واعِين بحقوقهم، وواجباتهم إزاءَ أنفسهم ومجتمعهم، وقادرين على النهوض بمجتمعهم، والإسهام فى عملية التطور الحضاري.

أسباب ودوافع الاهتمام بحقوق الطفل.

يُعْزَي الاهتمام بحقوق الطفل بصفة عامة إلى كثير من الاعتبارات يمكن تصنيفها إلي: اعتبارات قانونية، واعتبارات أخلاقية، بينهما علاقة تبادلية التأثير، فقد يكون الاعتبار الأخلاقى سببًا فى صدور قانون معين، وقد ينبه القانون إلى اعتبارات أخلاقية لحماية المجتمع عامة والأطفال ـ بصفة خاصة ـ وذلك على النحو التالي:

١ ـ الاعتبارات القانونية:

هناك كثير من الأسباب التي دفعت إلى التحرك الدولي نحو الاهتمام بحقوق الطفل وصياغة المواثيق والقوانين اللازمة لحماية هذه الحقوق، ومن هذه الأسباب ما يلي:

- تعد حماية حقوق الطفل وضرورة رعايته امتدادًا طبيعيًا للاتجاه المتنامي في المجتمع الدولي لحماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، فحقوق الطفل جزء لا ينفصل عن حقوق الإنسان
- الحروب والنزاعات المسلحة التى تترك آثارها المدمرة على الأطفال حين تتركهم مشردين، بلا مأوى ولا مسكن، يعانون من الحرمان العاطفي؛ بسبب فقد الأسرة، ويعيشون مضطربين مهددين يفقدون الشعور بالأمن، فهي تعصفُ أوّلَ ما تعصف بالأطفال والطفولة (بوادي، حسنين المحمدي، ٢٠٠٥م،٤٠).
- الأزمات الاقتصادية والاجتماعية التي يكون أول ضحاياها الأطفال، فتشير العديد من الإحصائيات إلى أن الملايين من الأطفال يموتون بسبب الجوع والفقر، ونقص خدمات الرعاية الصحية؛ نظراً لضعفهم وهشاشة أجسامهم، وعدم قدرتهم على التحمّل (المرجع السابق، ٤١).
- شيوع بعض الظواهر التي تهدد الاستقرار، والأمن البشري، وتذهب بفرص الطفولة، مثل: ظاهرة التشرد والفقر، وعمالة الأطفال، وبيع الأطفال، وتجارة الرقيق والجنس، واستغلال الأطفال في جرائم العنف والمخدرات، فهناك العديد من التقارير والإحصائيات المروَّعة عن خطف الأطفال، وبيعهم وكيفية استغلالهم في أعمال البغاء والجنس، والإرهاب والمخدرات (الحملاوى، إيمان محمد صبرى، صالح عبد المعتمد،٢٠١٠).
- العلاقات غير الشرعية بين الرجل والمرأة في الغرب، أدت إلى انحلال العائلة، وظهور أعداد كبيرة من الأطفال عديمي الرعاية الأُسْرية؛ مما أدى إلى تشردهم، وسوء تربيتهم، فأصبحوا فريسة للعصابات المنظمة، واستغلوا في ارتكاب الجرائم (الخزرجي، عروبة جبار، ٧٤).

فهذه العوامل وغيرها دفعت إلى اهتمام الكثير من المنظمات والحكومات الدولية إلى تبني نهج حقوق

الطفل، ورفع شعارات: الأطفال أولاً، أنقذوا الأطفال، وأخيراً: عالم جدير بالأطفال.

٢ ـ الاعتبارات الأخلاقية:

كما يُعزَي الاهتمام بحقوق الطفل إلى أسباب أخرى غير قانونية ساعدت على تبلور الوعى العلمى والعملى بأهمية حماية الطفولة، وتبنى النهج الحقوقى للأطفال تمثلت فيما يلي:

- الطبيعة الخاصة للطفل التي تتسم بالضعف، والقصور، فهو في حاجة إلى حماية ورعاية خاصتين.
- المتغيرات العالمية المتسارعة، والتي تتطلب بذل الجهود لإعداد الطفولة لمواكبة ومواجهة تلك المتغيرات، فعلى سبيل المثال يتطلب التقدم العلمي والتكنولوجي والانفتاح على ثقافة الآخر ثقافة جديدة تقوم على: الحوار، والمشاركة، وقبول الآخر، والتعايش السلمي، ويمكن غرس بذور هذه الثقافة في الأطفال منذ صغرهم عن طريق وعيهم بحقوقهم، وحقوق الآخر، وتنمية احترام هذه الحقوق.
- نظراً لأن مرحلة الطفولة هي مرحلة التشكيل، والتشرّب، والتنشئة الاجتماعية، فإن تنمية احترام حقوق الطفل يُعدّ نوعًا من التنشئة الاجتماعية يسهم في خلق أجيال واعية، تؤمن بمبادئ الديمقراطية، وقيم التسامح، والحرية، والمساواة، والعدالة الاجتماعية.
- ما توصلت إليه الدراسات الحديثة عن أهمية الاستثمار البشري، ونظراً لأن الطفولة هي صانعة المستقبل، فلا شيء أفضل من الاستثمار فيها، وتفجير طاقاتها الإبداعية، وقدراتها المتنامية من أجل النهوض بالمجتمع وتحقيق التنمية الشاملة، ولعل هذا هو ما تهدف إليه الدعوة لحقوق الطفل من تكثيف الجهود، وتحسين الموارد، والخدمات لتحقيق التنمية الشاملة للأطفال.

ويتضح مما سبق أن الاهتمام بحقوق الطفل ليس ترفًا علمياً، وإنما هناك الكثير من الأسباب والدوافع التي أدت إلى: التحرك الدولي نحو هذه القضية، والاهتمام بها حتى بلغت قمة التطور ـ على مستوى الجهود البشرية ـ في اتفاقية حقوق الطفل، وما زالت الجهود مستمرة من أجل الوصول إلى "عالم آمن للأطفال".

بعض حقوق الطفل فى الحلقة الأولى من التعليم الأساسى.

يتميز الطفل في هذه المرحلة بمجموعة من الخصائص والسمات تجعل هذه المرحلة مستقلة عما قبلها وما بعدها، فتنمو لديه المدارك الفكرية، والاستقلال الذاتي، ويتشكل لديه الضمير الخلقي، ولاشك أن هذه الخصائص تستوجب للطفل مجموعة من الحقوق التي يجب احترامها، والعمل على تطبيقها حتى يشعر الطفل بذاته وكيانه، وتتاح له أفضل فرص للنمو، ونظراً للطبيعة الخاصة للطفولة التي تتسم بالعجز والقصور، والحاجة إلى الحماية والرعاية، فإن هذه الحقوق تتميز بعدد من السمات التي تختلف عن الكبار، ومن أهم هذه السمات ما يلي (بوادي، حسنين المحمدي، ٤٣،٤٤):

- أنها حقوق لا يجوز التنازل عنها.
- أنها حقوق متطورة تتطور بتطور سني عمْره، فحقوق الطفل في مرحلة الطفولة المتوسطة تختلف عنها في مرحلة المهد والمراهقة.
- هي حقوق يعجز الطفل عن طلبها والمحافظة عليها.
- إنها حقوق تدخل الدولة طرفًا فيها بصورة مباشرة، أو غير مباشرة.

وبالنظر في المواثيق والقوانين الدولية الخاصة بحقوق الطفل يمكن استخلاص بعض حقوق الطفل التعليمية التي يلزم أن يتمتع بها طفل الحلقة الأولى من التعليم الأساسى "المرحلة الابتدائية" على النحو التالي:

١ـ حق الطفل في احترام ذاته، ولغته، وقيمه:

يقصد بهذا الحق: احترام استقلالية الطفل كإنسان له هويته، ولغته، وقيمه، وكرامته. فالأطفال هم بشر، والكرامة متأصلة فيهم بحكم إنسانيتهم، فهي خاصية أساسية من خصائص الذات الإنسانية. فلابد من اعتبار الطفل وحدة إنسانية متكاملة، وأن لديه القدرة على التفكير والتغيير، كما أن له ذاته وإمكانياته الفردية (الدويبي، عبد السلام ١٩٩٨، ٥٣). وذلك في إطار المرحلة العمرية التي ينتمي إليها وما يتاح له من فرص النمو. "فاحترام استقلالية وكرامة كل إنسان أمر حتمي أخلاقيًا" (باولوفيري، ٢٠٠٤، ١١٥) بغض النظر عن المرحلة العمرية.

ومن الناحية النفسية يرتبط هذا الحق بحاجة الطفل إلى تقدير ذاته، واحترام استقلاليته، فالطفل يحتاج إلى: أن يشعر باحترام ذاته، وأنه كفء يحقق ذاته، ويعبر عن نفسه في حدود قدراته وإمكاناته، الأمر الذي يفرض على القائمين بالعملية التعليمية ضرورة توفير خبرات تربوية تساعد كل طفل في التعبير عن نفسه، وآرائه في حدود إمكاناته وقدراته، واحترام فضوله في تعبيراته الجمالية واللغوية، والتركيبية المختلفة؛ وتراعى الفروق الفردية بين المتعلمين، مع التأكيد على عدم المساس بكرامتهم، أو تحقيرهم، والتقليل من شأنهم، وذلك لكونها حقوقًا أساسية من حقوق الطفل واجبة النفاذ والتطبيق وفقًا لما ورد فى المادة (٢٩) من اتفاقية حقوق الطفل (اتفاقية حقوق الطفل، ١٩٨٩).

٢ـ حق الطفل في معاملة إنسانية بعيداً عن أشكال العنف، والقسوة، والإهمال:

الأصل في الإنسان التكريم؛ حيث يقول الله تعالى: **(وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ) "سورة الإسراء: من الآية (٧٠)"**، وبناء عليه فالعلاقات الإنسانية تبنى على أساس الاحترام المتبادل، والمحافظة على الحقوق والالتزام بالواجبات في إطار قانوني ديني أخلاقي. ويرتبط هذا الحق بحاجة الطفل إلى الشعور بالأمن، لاسيما الأمن النفسي الذي عرفه البعض بأنه: "عدم الخوف، والشعور بالاطمئنان، والحب والقبول، والاستقرار، والانتماء، والإحساس بالحماية والرعاية، والدعم والسند عند مواجهة المواقف مع القدرة على مواجهة المفاجآت، وإشباع الحاجات" (الحملاوى، إيمان محمد صبرى، صالح عبد المعتمد،٢٠١٠)، فمن حق الطفل لكي ينمو اجتماعياً ووجدانياً نمواً سليماً أن يُعامل بأسلوب تربوي يسوده الحب والاحترام والأمن بعيداً عن القسوة والعنف والتسلط والقهر؛ لأن القسوة في التربية ـ كما يشير البعض ـ تؤدي إلى خلق ضمير مضطرب، وهي تولد الكراهية للسلطة، ولكل من يمثلها، وتجعله يقف من المجتمع ـ فيما بعد ـ موقفاً عدائياً، أو قد يرى الخلاص في تملق الكبار، أو الخضوع لهم (مختار، وفيق صفوت، ٢٠٠١م، ١٤١).

ومما يؤكد أهمية حق الطفل في معاملة إنسانية راقية ما توصلت إليه الكثير من الدراسات عن الآثار السلبية الناتجة عن إساءة معاملة الأطفال، والتي تتخذ صوراً عديدة، منها: استعمال القسوة والعنف، والضرب والعقاب البدني، والإهمال والسخرية أوالاستهزاء. فتشير الكثير من الدراسات إلى عدم فاعلية الضرب والعقاب البدني في العملية التعليمية، فتذكر إحدى الدراسات الأجنبية أن هناك عدة مشاكل ناتجة عن الضرب والعقاب البدني، والتي لا تزال قائمة منها (Johnston, J., Halocha, J., 428.):

- العقاب البدني غير فعال في بناء السلوك عند الأطفال، ولا يبين لهم ماذا يفعلون، أي لا يزودهم بطرق بديلة للتصرف.
- الكبار عندما يستخدمون العقاب البدني ينمذجون العدوان الجسدي، فكأنهم يقولون: يسمح باستخدام العدوان في العلاقات بين الأشخاص، والأطفال الذين يُضْرَبون أكثر ميلاً لاستخدام العدوان مع

أقرانهم.

- الصفع والعقاب البدني يزيد من مخاطر الإيذاء البدني.
- الآباء ومقدمو الرعاية، والمعلمون من مصادر الأمن للأطفال، والعقاب البدني يأخذهم بعيداً عن ذلك، ويضعف الشعور بالأمن لدى الأطفال.

فالعقاب البدني لا يحل المشكلة، ولا يمنع تكرار السلوك الخاطئ بقدر ما يؤدي إلى مشاكل أخرى أعمق أثرًا في نفس الطفل كالعدوان، والقلق، وغيرها.

ومن الآثار السلبية الناتجة عن العقاب البدني، ما يلي (بدران، شبل، ٢٠٠٩، ١٥٩-١٦١):

- أن العقاب يؤدي إلى الإساءة إلى الطفل.
- أنه يُعَد مُهِيناً للشخص.
- أنه يحطم الطالب نفسياً.
- يؤدي إلى نشوء علاقات سيئة بين المعلمين والأطفال.
- يؤدي إلى القضاء على قدرة الطالب على التفكير الناقد.

ولذا فقد نصت اتفاقية حقوق الطفل في المادة (١٩) منها على حق الطفل فى الحماية من كافة أشكال العنف، أو الضرر، أو الإساءة البدنية والعقلية، أوالإهمال أو المعاملة المنطوية على إساءة معاملة أو استغلال (حسن، بهي الدين، محمد السيد السعيد، ٢٠٠٣، ١٩٤)، وذلك في محاولة لمنع المعاناة فى المستقبل، وحماية الطفل، ورفاهيته، وأمنه ، ومساعدته على النمو الأمثل.

٣- حق الطفل في الحصول على التعليم اللازم وفق قدراته واستعداداته:

تقتضي حماية الطفل استحضار متطلباته التربوية والتعليمية؛ حيث يُعد التعليم عنصراً جوهرياً في بناء شخصية الطفل، وتطوير قدراته العقلية، وتحقيق تنمية شاملة لذاته، وهو الضمان الأساسي لتمتعه بكافه حقوقه الإنسانية، ولذا يتطلب هذا الحق لكل طفل قدراً من التربية يمكنه من النمو المتكامل المتوازن لجوانب شخصيته في الحدود التي تسمح بها استعداداته، وإمكاناته الحسية والبدنية (تركي، عبدالفتاح، ٢٠١٠، ٦١).

ومن ثم فقد اهتمت الشريعة الإسلامية بحقوق الطفل بصفة عامة، ووجهت عناية خاصة لحق الطفل في التربية والتعليم، كما نصت المواثيق والاتفاقيات والقوانين الدولية على حق الطفل في التربية والتعليم، فبينت الهدف من التعليم، وحددت مجموعة من المبادئ التي تكفل تطبيق هذا الحق، فعلى سبيل المثال نصت اتفاقية حقوق الطفل في المادة (٢٨) منها على ما يلي (اتفاقية حقوق الطفل، ١٩٨٩):

- تعترف الدول الأطراف بحق الطفل في التعليم، وتحقيقاً للإعمال لكامل لهذا الحق تدريجياً، وعلى أساس تكافؤ الفرص تقوم بوجه خاص بما يلي:

أ) جعل التعليم الابتدائي إلزامياً ومتاحًا مجاناً للجميع.

ب) تشجيع تطوير شتى أشكال التعليم الثانوي، سواء العام أو المهني، وتوفيرها وإتاحتها لجميع الأطفال.

ج) جعل التعليم العالي متاحاً للجميع على أساس القدرات.

د) جعل المعلومات والمبادئ الإرشادية التربوية والمهنية متوفرة لجميع الأطفال.

هـ) اتخاذ التدابير لتشجيع الحضور المنتظم في المدارس والتقليل من معدلات ترك الدراسة.

فالاتفاقية تؤكد على حق الطفل في التعليم، ولاسيما المرحلة الأولى منه باعتباره تربيةً أساسية لجميع الأطفال، وتضع مجموعة من الإجراءات لضمان إعمال هذا الحق، أهمها: جعل التعليم إلزاميًا، ومجاناً،

ومتاحاً للجميع على وفق القدرات والاستعدادات، وتوفير البيئة التعليمية المناسبة لتشجيع الحضور المنتظم، وعدم ترك الدراسة، وهو ما أقرته الدساتير والقوانين المصرية (قانون الطفل المصري رقم (١٢) لسنة ١٩٩٦م، والمعدل بالقانون رقم (١٢٦) لسنة ٢٠٠٨م، المادة (٥٣) و(٥٤) منه، ١١.)، ولعل هذا يرجع إلى أهمية التعليم، ودوره الفاعل فى تحسين نوعية الحياة. ويرتبط هذا الحق بحاجة الطفل إلى المعرفة والاكتشاف، فيذكر البعض أن الطفل لكي ينمو عقلياً ومعرفياً يحتاج إلى ممارسة الاكتشاف، والتعرُّف على مختلف المثيرات البيئية من حيث معناها، ومبناها حتى يكوّن، ويعدل مفاهيمه (الزيات، فتحي، ١٩٩٥، ٩٩)، فحق الطفل في التعليم يوفر إطار عمل لإشباع حاجته إلى المعرفة والاكتشاف، وذلك من خلال تأكيده على تنمية مهارات التفكير الناقد، والمهارات المعرفية، والحقوق الفكرية للطفل، وتوفير بيئات آمنة، والرعاية، وتوفير الاحتياجات العصبية الأساسية لنمو العقل النقدى (Burke, M.K, 2007, 345).

ومن ثم يمكن القول بأن التعليم وإن كان حقاً أساسياً من حقوق الطفل، فهو فى ذات الوقت وسيلة لضمان تمتعه بكافة حقوقه الإنسانية، وذلك عن طريق توفير بيئة تعليمية داعمة لحقوق الطفل، حيث يتاح فيها فرص التعبير وإبداء الرأي، والمشاركة الإيجابية، والاستقلال الفكري، والاكتشاف، ويسود فيها جو من الأمن، والحب، والاحترام المتبادل بين الأطفال ومعلميهم، والمعاملة العادلة، وتراعى فيها الفروق الفردية، وتنويع طرائق التدريس، والأنشطة وما إلى ذلك.

٤ـ حق الطفل في اللعب، والراحة، والاستمتاع بالوقت، والمشاركة في الأنشطة المختلفة:

تتضمن اتفاقية حقوق الطفل في المادة (٣١) منها اعترافاً دولياً بحق الطفل في الراحة، ووقت الفراغ، ومزاولة الألعاب والأنشطة، ويتضمن هذا الحق ـ تربوياً ـ ضرورة توفير بيئة تعليمية تتيح للطفل فرص اللعب والحركة، وممارسة الأنشطة المختلفة، وعدم إرهاق الطفل بالأعباء والواجبات المدرسية، وتحقيق الشعور بالمتعة في التعلم. وبالنظر في الدراسات الخاصة بالطفل يتضح أن هذا الحق يتسق مع الطبيعة النمائية للطفل ـ لاسيما في الحلقة الأولى من التعليم الأساسي ـ حيث يزداد النشاط الحركي والمهاري للطفل، وتنمو لديه الحواس المختلفة التي يعتمد عليها في اكتشاف العالم من حوله، ويميل إلى المرح والمتعة؛ ولذا تُعد الحركة والنشاط حاجة أساسية من حاجات الطفل يجب إشباعها، ومراعاتها فى برامج الحلقة الأولى من التعليم الأساسى.

وتؤكد إحدى الدراسات على أن أهمية التربية الحركية والرياضية للطفل تكمن في أن اللعب (مصطفى، السعيد، ٢٠٠٦، ١٣٣):

١) يُكسِب الطفل التطور والنمو المتزن بدنياً ونفسياً ومعرفياً.
٢) يوفر فرص التفاعل الاجتماعي ، وبذلك يحول الطفل من تمركزه حول ذاته إلى الآخرين.
٣) يعد وسيلة للتفاعل مع البيئة المحيطة للطفل.
٤) يساعد على اكتساب أنماط السلوك المرغوب فيه.
٥) يعتبر إحدى وسائل الاتصال المهمة عند الأطفال.
٦) يوفر فرصًا للتعبير عن النفس بما يحقق السعادة، والسرور، والاستمتاع.

الأمر الذي يؤكد أهمية توفير بيئة تعليمية تتيح للطفل فرص اللعب والحركة والنشاط بما يحقق له مجموعة من الوظائف العقلية، والنفسية، والاجتماعية، يمكن إيجازها فيما يلي:

١ـ اكتساب المعارف والحقائق والأشياء عن طريق الممارسة الفعلية، مما يساعد على إشباع حاجة الطفل إلى الاطلاع والاستكشاف من ناحية، ويسهل عملية التعلم من ناحية أخرى، كما أن النشاط مهم من الناحية

العقلية؛ لأنه يوفر للأطفال فرص الاكتشاف بأنفسهم، فلكي يعرف الطفل شيئاً لا يكفي أن يقال له، أو أن يراه، بل لابد أن يستخدمه، أو يتناوله، وأن يتفحصه (سليمان، علي السيد، ١٧٩).

٢- إتاحة فرص التنفيس الانفعالي، حيث يفيد اللعب والنشاط في تصريف الطاقة الزائدة للطفل، وجذب انتباهه نحو موضوع التعلم بطريقة تلبي حاجاته، واهتماماته، وتوفير جو من المتعة والتسلية، وكسر حدة الملل، مما يساعد على تجديد نشاطه، وسرعة تعلمه.

٣- بناء الشخصية الإيجابية التي تتميز بالمشاركة والمبادأة والإقدام (قناوي، هدى، ٢٠٠٨، ١٢٠).

ويدعم ذلك ما تشير إليه إحدى الدراسات من أن اللعب يرتبط بمجموعة من الوظائف تتضمن الوظائف الجسمية: كتحسين المهارات الحركية، والجسمية، والوظائف الانفعالية: كبناء احترام الذات، والثقة، ووظائف اجتماعية: كتعليم الأطفال المشاركة، والتعاون (Lucie K. Ozann and Julie L. Ozann, 2011,265).

٥- حق الطفل في حرية التعبير، وإبداء الرأي، والمشاركة:

وفقًا لما ورد فى المادة (١٣) من اتفاقية حقوق الطفل فإن للطفل الحق فى ممارسة حرية التعبير، وإبداء الرأي، والمشاركة، وقد يقصد بهذا الحق ـ من منظور تربوي ـ إتاحة الفرص التربوية الصحيحة للتلاميذ لممارسة حرية القول، والتعبير، والكتابة، والحوار، والمناقشة، والمشاركة الفعالة في العملية التعليمية. وتمثل حرية الرأي مبدأ مركزياً في صدارة مبادئ الشريعة الإسلامية، فقد أمر الله تعالى بالتأمل، والتفكير، والحوار، والجدل بالحق في أمور الدنيا والدين.

ويرتبط هذا الحق من الناحية النفسية، بحاجة الطفل إلى الشعور بالحرية، والاستقلال، وبحاجته إلى تقدير الذات، فلابد أن ينظر للطفل كعنصر فعال قادر على الإدراك، والوعي، والمشاركة وليس مجرد متلقٍ سلبي؛ حيث تشير إحدى الدراسات إلى: أن ثَمّة ضرورة للثقة بالطلبة، والاهتمام بهم، واحترامهم، والمرونة معهم، وتوفير بيئة آمنة لهم، واستشارتهم، وإشراكهم في حل المشكلات (عابدين، محمد عبد القادر، إيمان رياض مصطفى، ٢٠١٢، ٤٠)؛ حيث يساعدهم ذلك على تحسين تعلمهم، وتفتيح أذهانهم، وتفجير طاقاتهم الإبداعية، ويؤكد ذلك ما يشير إليه البعض: أن هناك أربع حالات رئيسة يحتاج الطفل إلى إشباعها لكي يتعلم، وهي (Curtis, A, O'Hagan, M, 23):

١- يجب أن يكون الطفل في حالة من الرفاة العاطفي، ويكون آمناً.

٢- يحتاج الطفل إلى الهوية الذاتية الإيجابية، واحترام الذات.

٣- يجب أن يكون المنهج الدراسي اجتماعياً، وتفاعلياً، ومفيداً.

٤- يحتاج الطفل إلى المشاركة المعرفية.

مما يؤكد أهمية إشباع هذه الحاجات لكي يتحقق التعلم، وقد يتطلب ذلك من المعلم ما يلى:

- توفير جو من الحرية، والاحترام، والتفاعل يتيح للطفل حرية التعبير، والمشاركة.
- عدم الاقتصار على الطريقة التلقينية فى التدريس.
- مناقشة التلاميذ، ومساعدتهم على استنباط المعلومات بأنفسهم.
- تشجيعهم على التفكير النقدي، والحوار الإيجابي.

ويتأكد ما سبق في ظل التغيرات العالمية الحديثة، وعلى رأسها العولمة، والثورة المعلوماتية التي تفرض أن تكون التربية وسيلة لتكوين العقلية الناقدة، الحرة القادرة على ممارسة حقوقها، واحترام ذاتها، واحترام الرأي الآخر، وقبول التعددية والتسامح، ولا شك أن هذا يتطلب توفير مناخ تربوي فِعْليٍّ يدرب التلاميذ على

حرية التفكير والتعبير، والحوار والنقد، والمشاركة، والالتزام وتحمل المسؤولية. فحق الطفل في المشاركة لا يقتصر على كونه حقاً مدنياً يتمتع به كل إنسان بما في ذلك الأطفال، فهو بالإضافة إلى ذلك يعتبر منهجاً، وأسلوباً تربوياً يراعَى في مراحل تنشئة الطفل، لإعداده للحياة في مجتمع ديمقراطي(عازر، عادل، ٢٠١١، ٤٩).

٦ـ حق الطفل في التربية على احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية:

يحتل موضوع حقوق الإنسان أهمية خاصة على الساحة العالمية خاصة في ظل التحديات العالمية: كالتحولات الديمقراطية، والثورة المعلوماتية، والعولمة، وما تفرضه هذه التحديات من تغييرات أدت إلى إعادة تشكيل المجتمعات الإنسانية في ظل قيم، وأساليب جديدة تسودها الديمقراطية، واحترام الحقوق، والحريات الأساسية على أساس أن احترام حقوق الإنسان هو جوهر تمتع الفرد بالكرامة الإنسانية، والحرية، والمساواة. في ظل هذه التغيرات المتسارعة لم يعد دور المدرسة قاصراً على تزويد المتعلمين بالمعارف، والمهارات الأكاديمية فحسب، بل أصبحت مسؤولة عن تربية الأطفال على وَفْقِ ما يُوجبه المجتمع الإنساني من احترام الحقوق والحريات، وإعداد أجيال قادرة على العيش في مجتمع ديمقراطي حر تسوده قيم التسامح والعدل، ونبذ العنف والتسلط والقهر، خاصة وأن التربية على حقوق الإنسان ترمي إلى "تكوين المواطن المتشبع بالقيم الديمقراطية ومبادئ حقوق الإنسان، القادر على ممارستها في سلوكه اليومي من خلال تمسكه بحقوقه واحترامه لحقوق غيره، الحريص على حقوق ومصالح المجتمع بقدر حرصه على حقوقه، ودفاعه عنها". (الانتصار، عبد المجيد، (http://www.fikrwanakd.aljabriabed.net/n30_07intisar.(2).htm ومن ثم فقد جعلت الكثير من المواثيق والاتفاقيات الدولية والإقليمية والمحلية من أهداف التعليم في جميع مراحله المختلفة تنمية احترام حقوق الإنسان، والحريات الأساسية المادة (٢٦) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان). الأمر الذى يُلقى على التعليم مسؤولية إعمال هذا الحق لاسيما في المرحلة الأولى منه.

ويتضح مما سبق أن هناك علاقةً وثيقةً بين حقوق الطفل وحاجاته؛ لأن حقوق الطفل تمثل الاحتياجات الأساسية للأطفال لكنها تضفي عليها صفة الإلزامية والقانونية، وفي ذات الوقت فإن هذه الحاجات لا تسوغ امتلاك الحقوق فحسب، ولكنها تحدد طبيعة الكثير من الحقوق.

وقد اقتصرت الباحثة على هذه الحقوق؛ لأنها تمثل الحقوق التربوية التي يجب أن تكفلها المدرسة لتلاميذها حتى يُضمن لهم النمو السليم المتكامل، وانسجامًا مع المستجدات التربوية، والتحولات الديمقراطية الحديثة، كما أنها تنطوي على القيم الأساسية المتضمنة في اتفاقية حقوق الطفل (١٩٨٩م) ممثلة في: احترام الكرامة الإنسانية، والحرية، والعدالة، والمساواة، كما أن هذه الحقوق ترتبط بحاجات المتعلمين البدنية والعقلية، والنفسية والاجتماعية، وإشباع هذه الحاجات يتوقف على درجة إعمال هذه الحقوق.

أهمية وعي المعلم بحقوق الطفل.

في ظل الظروف العالمية التي يحكمها منطق الصراع والجدل، بات من الضروري غرسُ قِيَم التسامح والسلام، واحترام الحقوق والحريات في نفوس الأطفال لتنشئة أجيال تنبذ العنف والتسلط والقهر، ولذا تسعى المجتمعات الحديثة إلى إعداد المواطن القادر على العيش في مجتمع ديمقراطي تسوده قيم الحرية والعدالة والمساواة، ويلعب التعليم دورًا مهمًا في تأكيد تلك الخصائص الاجتماعية- لاسيما في الحلقة الأولى - إذْ إنَّ تعزيز قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان والطفل في المدرسة هما الأساس في خلق جيل واعٍ مؤمن بقيم التسامح والتعددية والاختلاف؛ ونظرًا لأن المعلم هو حجر الزاوية في العملية التعليمية، فعليه تقع مسؤولية

إعداد أجيال تؤمن بقيم الحرية والعدالة والمساواة والتسامح واحترام الحقوق والكرامة الإنسانية، ولا يتأتي ذلك إلا إذا كان هو نفسه على وعي بتلك القيم ومؤمنًا بها؛ ومنعكسة على سلوكه وتعامله مع تلاميذه، وذلك من أجل المحافظة على حقوق الطفل؛ لأن الاعتراف الحقيقي بحقوق الطفل يتطلب التطبيق الفعلي، أو الممارسة العملية في الواقع (Prunty, A, 2011, 39)، هذا من جهة، ولأنه النموذج الذي يَحتذِي به التلاميذ، ويتمثلون قيمه وسلوكه واتجاهاته من جهة أخرى. وفيما يلي عرض **لبعض المبررات التي تؤكد على أهمية وعي المعلم بحقوق الطفل**:

١ ـ موقع المعلم في العملية التعليمية:

يحتل المعلم موقعًا مُهمًا في العملية التعليمية، فهو العنصر الأساسي في إنجاحها وتحقيق أهدافها، وعليه تقع مسئولية إعداد النشء، وتربيتهم تربية صحيحة على وفق ما يتطلبه المجتمع الإنساني. فى ظل هذا الموقع الذى يحتله المعلم قد يكون هو أقدر من غيره على دعم وتطبيق حقوق الطفل، خاصةً في ظل التحديات والمتغيرات العالمية: كالثورة التكنولوجية، والانفجار المعرفى؛ حيث لم يعد دور المعلم مقصورًا على نقل المعارف إلى طلابه، وإنما أصبح معنيًا بتشكيل شخصيات التلاميذ، وتنمية مواردهم الفكرية والنفسية والاجتماعية والجسمية، وإكسابهم طرق ومهارات الحياة في مجتمع ديمقراطي، فالدور الجديد للمعلم العربي في القرن الحادي والعشرين يتمثل فى قيامه بواجبات ومسؤوليات جديدة تفرضها المتغيرات الحضارية والتحديات التي سيواجهها الوطن العربي في معرفة البناء والتطور والحضارة، وعلى المعلم أن يدرك دوره المهْني ليس فقط ضمن إطاره القُطْرِيّ، أو الإقليمي، بل ضمن الإطار العالمِيّ (عبد الهاشمي، عبدالرحمن، فائزة فخر العزاوي: ٢٠٠٩، ٥٥). ومن ثَم فدراسة وعي المعلم بحقوق الطفل قضية وثيقة الصلة بعملية التنشئة التي يضطلع بها، فهو مسؤول عن الالتزام الأخلاقي، والوعي الحقوقي في أدائه لعمله، وفي علاقاته مع تلاميذه. فالتلاميذ يقضون ثُلُثَ وقتهم فى المدرسة فى اتصال وتفاعل مع المعلم، ومن خلال عملية الاتصال هذه يكتسبون منه معارفه ومهاراته واتجاهاته وقيمه، حتى أنهم يكتسبون منه طرائق التفكير، والتعامل مع الحياة (هلال، عصام الدين علي وآخرون، ٢٠١٠، ١٤٢) (McKee . B. E, Dillenburger. K)، الأمر الذي يتطلب الاهتمام بمعلم الحلقة الأولى من التعليم الأساسي وإعداده في ضوء حقوق الطفل، حتى يتسنى له القيام بدوره على النحو المطلوب.

٢ ـ الالتزام بتنفيذ الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل:

من الثابت أن مصر إحدى الدول التي صادقت على اتفاقية حقوق الطفل (١٩٨٩م)، والتي أصبحت صكًا دوليًا قانونيًا مُلزِمًا لكل الدول لضمان هذه الحقوق، والعمل على تطبيقها. وقد ترتب على ذلك قيام تلك الدول بتعديل القوانين، والأنظمة التشريعية المتعلقة بالطفل لتتناسب مع بنود الاتفاقية، ومن الطبيعي أن ينعكس ذلك على موقف المشرع المصري الذي أصدر قانون الطفل المصري رقم (١٢) لسنة ١٩٩٦م، والمعدل بالقانون رقم (١٢٦) لسنة ٢٠٠٨م، فعلى سبيل المثال تفيد المادة (٩٦) من قانون الطفل المعدل رقم (١٢٦) لسنة ٢٠٠٨م (المجلس القومي للطفولة والأمومة، ٢٠٠٨، ١٧، ١٨): عقوبة كل من يسئ معاملة الأطفال، أو يعرضهم لإحدى حالات الخطر ـ والتي منها الإساءة والعقاب البدني ـ بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر، وبغرامة لا تقل عن ألفين من الجنيهات، ولا تتجاوز خمسة آلاف من الجنيهات، أو بإحدى هاتين العقوبتين. ومن ثَم فالمعلم ـ بحكم موقعه وعلاقته مع تلاميذه ـ يصبح مُطالبًا بتطبيق هذه الحقوق، ليس على المستوى الأخلاقي فحسْبُ، ولكن على المستوى القانوني أيضًا؛ لأن هذه المبادئ أصبحت نصوصًا قانونية واجبة النفاذ، ويترتب على انتهاكها التعرض للمساءلة القانونية، والجزاءات، وجَهْل المعلم بهذه اللوائح

والقوانين قد يعرضه للمساءلة القانونية والإدارية إذا صدر منه ما يخالف ذلك؛ ومن ثَمَّ فوعي المعلم بحقوق الطفل قد يكسبه ثقافة قانونية فيما يتعلق بمسؤولياته نحو تلاميذه، ويجنبه التعرض لانتهاك هذه الحقوق. كما أن هذه الثقافة القانونية تُعد جزءًا من الثقافة العامة السائدة في المجتمع التي يجب أن يتضمنها الجانب الثقافي في إعداد المعلم؛ حيث تؤكد بعض الدراسات التربوية المتخصصة على أهمية التربية القانونية للمعلم، وأهمية ذلك في إيجاد الوعي القانوني لدى معلمي التعليم الأساسي بصفة خاصة، والمعلمين بصفة عامة.(عمار، إيمان حمدي، ١٩٩٦) (عبد الرحيم، سامح جميل، وفتحى كامل زيادى، ١٩٩٨) (السيسي، جمال أحمد عبد المقصود،)

٣ ـ مسايرة الاتجاهات العالمية المعاصرة في تربية الطفل:

تُعدّ عملية إنضاج الوعي العلمي والعملي للمعلم بحقوق الطفل استجابةً لمطالب التغير التربوي، والاتجاهات الحديثة في تربية الطفل، فقد أدى تطور البحوث التربوية والنفسية في مجال الطفولة إلى تطور النظرة إلى الطفل، وظهور اتجاهات حديثة في تربيته، فقد أصبح الطفل محور العملية التعليمية، وقد حدد البعض اتجاهات تربيته في النقاط التالية (قطامي، يوسف، ٢٠٠٨، ٦٥٥):

- اعتبار الطفل كيانًا مستقلاً في خصائصه عن خصائص الراشدين.
- اعتبار شخصية الطفل شخصية متكاملة في جوانبها المختلفة العقلية والمعرفية والاجتماعية والجسمية والروحية، والعمل على تحقيق نموها وتطورها جميعًا.
- تبادل الأثر والتأثير بين العوامل الداخلية والخارجية في نمو الطفل، وبنسب مختلفة.
- كل طفل كائن حيّ نامٍ، قابل للتشكيل، والتطور نتيجة لما يحيط به من ظروف بيئية.
- اعتبار اللعب عملية نمائية مهمة.
- التأكيد على دور الأسرة والوسائط المساعدة كالروضة والمدرسة ووسائل الإعلام ودور العبادة في عملية التنشئة.

وبالنظر في قيم حقوق الطفل ومبادئها يتضح أنها تأخذ في اعتبارها تلك الاتجاهات غير أنها تضفي عليها صفة القانونية والإلزامية لضمان تحقيقها.

٤ ـ الدعوة إلى تعليم حقوق الطفل:

تواجه المجتمعات الكثير من التحديات والتي منها التحولات الديمقراطية التي تؤكد على قيمة الإنسان، واحترام كرامته وحقوقه، ولا شك أن هذه التوجهات العالمية تشكل تحديًا ضاغطًا على النظم التربوية بما في ذلك المدرسة؛ لأنها مسؤولة عن إعداد الأجيال على وفق ما يوجبه المجتمع الإنساني المتحضر؛ ولذا أصبح تعليمُ حقوق الطفل جزءًا من العملية التعليمية وهدفًا من أهدافها، فقد نصت المواثيق والاتفاقيات، وتلتها القوانين على: ضرورة أن يهدف التعليم إلى إعداد الأجيال لحياة تستشعر المسؤولية في مجتمع حر بروح من التفاهم والسلم والتسامح والمساواة بين الجنسين والصداقة، وتعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية (اتفاقية حقوق الطفل ١٩٨٩، والقانون المعدل ٢٠٠٨م). فتعلم حقوق الطفل إستراتيجية فعالة لتطبيق حقوق الطفل. وهذا بدوره يفرض أدوارًا جديدة على المعلم ـ لكونه المسؤول الأول عن تحقيق أهداف العملية التعليمية ـ كدوره في تعليم حقوق الطفل، وهذا يتطلب وعي المعلم بهذه الحقوق؛ فالعامل الأساسي في تعليم هذه الحقوق وجود المعلم الذي يستشعر على مستواه الشخصي بالتزام كامل، وإيمان عميق بهذه القضية، فهو الذي سيضرب المثل في السلوك الذي سوف يحتذي في مجال احترام الحقوق.

٥ ـ الدور التربوى للمعلم وحماية التلاميذ :

تؤكد الأدبيات التربوية على أن للمعلم مسؤولية ورقابة على تلاميذه، تتمثل فى اتخاذ الوسائل اللازمة لحمايتهم من أية أخْطارٍ، هذا إلى جانب دوره فى تعليمهم وتنمية شخصياتهم، فكما أن الآباء مسؤولون عن تربية أولادهم، وحمايتهم، فكذا المعلم منوط به هذا الدور فى فترة تواجد التلاميذ بالمدرسة، وقد يتطلب ذلك من المعلم حمايةَ التلاميذ من كافة أشكال العنف والقسوة والإهمال وإساءة المعاملة، ومعاملتهم معاملة إنسانية راقية، وتوفير بيئة آمنة لهم تتيح لهم أفضل فرص للنمو، مما يساعد فى تحسين تعلمهم، فقد أصبح راسخًا أن الأطفال لا يمكن أن يتعلموا بشكل فعَّال مالم يشْعُروا بالأمان، وتلبى حاجاتُهم الأساسية (McKee . B. E, Dillenburger. K,) ولذا يؤكد البعض على الدور التربوي للمعلم فيما يتعلق بحماية الطفل، وأهمية تدريبه على القيام بهذا الدور، والذى يتمثل فى دوره كشخص يسعى لتعزيز شخصيات التلاميذ من ناحية، كما يسعى لتعليمهم الأكاديمى من ناحية أخرى (McKee B.E, Dillenburger K,)

الانعكاسات التربوية لوعي المعلم بحقوق الطفل.

يقصد بوعي المعلم بحقوق الطفل، وفقًا للدراسة الحالية، تكوين اتجاهات إيجابية لدى المعلم تجاه هذه الحقوق، تدفعه إلى استدماج مبادئها، واتخاذها مرجعية أخلاقية توجه سلوكه وأفعاله وتصرفاته في بيئة التعلم، حتى تتحول إلى بيئة تربوية داعمة لحقوق الطفل بصورة عملية ملموسة؛ حيث تسودها قيم المساواة والعدالة والاحترام، والمشاركة وحرية التعبير، والمعاملة الطيبة، والأمن والطمأنينة. ومن المتوقع أن إيجاد بيئة ثرية بتلك القيم له الكثير من الانعكاسات الإيجابية على العملية التعليمية من حيثُ أهدافُها وعناصرها (المعلم والمتعلم)، وفيما يلي عرضٌ لبعض الانعكاسات التربوية لوعي المعلم بحقوق الطفل:

- إن ثقافة حقوق الطفل التي تنطوي على بث قيم الديمقراطية والحرية والعدل والمساواة والتعاون ... إلخ كفيلة بأن تهيئ داخل الفرد الإرادة الأخلاقية ليتحمل الشخص نتيجة التزاماته وقراراته العملية واختياراته الإيجابية، أو السلبية أمام الله وضميره والمجتمع (هلال، عصام الدين علي وآخرون، ٢٠١٠، ٢٩)، ومن ثم فوعي المعلم بحقوق الطفل ينمي لديه الكفاءة الأخلاقية والتي يقصد بها: "القابلية لتمييز الصواب من الخطأ، وأن يكون لدى المرء معايير أخلاقية يعمل وفقًا لها، ويتم ذلك عبر استدماجه لعدة فضائل جوهرية تتمثل في: التعاطف، يقظة الضمير، الرقابة الذاتية، الاحترام، العطف، التسامح، العدالة" (مسلم، حسن علي، ...، ٥١٥)، وتُعد الكفاءة الأخلاقية أحد الجوانب الأساسية التي يتم إعداد المعلم على أساسها؛ لأنه قدوة ونموذج لتلاميذه يقتدون به، وينقلون عنه قيمه وسلوكه، وحتى أنماط تفكيره وتعامله، وبالتالي فوعي المعلم بحقوق الطفل يسهم أيضًا في نقل تلك القيم إلى تلاميذه، وإكسابها لهم بصورة عملية ملموسة بدلاً من الشعارات، أو المعاني المجردة.
- كما يسهم وعي المعلم بحقوق الطفل في تنظيم المناخ الاجتماعي والنفسي داخل الفصل، وهذا بدوره له الكثير من الآثار الإيجابية على العملية التعليمية برُمَّتِها، ويمكن تفصيل ذلك على النحو التالي: أن استيعاب المعلم لقيم العدالة والمساواة، والحرية والاحترام قد يساعده على تفسيرها على نحو فعال مع طلابه، ويحسن من طرق معاملته لأطفاله، فالمعلم الناجح من منظور تربوي هو الذي يتمكن من إقامة علاقات إنسانية أساسها الود والاحترام والثقة والاهتمام والتقدير والتعبير عن الذات، فقد أثبتت بحوث كثيرة أن هناك علاقةً قويةً بين نوع المناخ السائد في أثناء التدريس، وكمّ العمل الذي ينجزه التلاميذ، ونوع وحصيلة التعلم؛ إذ إن المناخ الذي يشيع فيه الشعور بالدفء والصداقة في العلاقات يساعد على تحقيق الكثير من الأهداف التي يسعى المعلم إلى تحقيقها، إلى جانب أن هذا الأمر

يساعد على زيادة دافعية التلاميذ للتعلم ومبادرتهم للعمل والمشاركة الإيجابية (عودة، محمد، ٢٠٠٦، ١٨٢).

- كما أن أسلوب معاملة الطفل الذي ينطوي على الحب والاحترام والاهتمام، ويبتعد عن العنف والقسوة والإهمال يدعم إحساسه بالرضا والأمن النفسي، ويزيد من دافعيته للتعلم، ويرفع مستوى تحصيله، حيث تشير إحدى الدراسات إلى أن التلاميذ الذين يعاملون معاملة طيبة يبدون أكثر سعادة في المدرسة، وأكثر رضا عن تجاربهم الدراسية، ويميلون بشكل واضح أكثر من غيرهم إلى بذل مجهوداتٍ أكبرَ؛ لتحقيق أهدافهم (العبودي، صالح، ٢٠٠٨)؛ مما يؤدي إلى حدوث التعلم المنتج.
- كما أن تطبيق المعلم لحقوق الطفل يمكن أن يقلل من المشكلات السلوكية لدى الأطفال، ويَزيد من فرص الانضباط داخل غرفة الصف، حيث يعتقد البعض أن احترام حقوق الطفل يسهم في زيادة السلوكيات الاجتماعية الإيجابية، وانخفاض السلوكيات المعارضة، وأن المدارس التي تستخدم نهج حقوق الطفل كإطار شامل لطرق التدريس والإدارة يفيد في تحسين سلوك التلاميذ ومواقفهم (Diane Lewis, 2007, 6)، وعلى العكس، فالممارسات السلوكية الخاطئة من جانب المعلم كاستخدام العنف، وإساءة المعاملة بمظاهرها المختلفة: من إهانة، أو سخرية، أو ازدراء، أو اعتداء بدني، أو جنسي، أو تفرقةٍ في المعاملة، أو تجاهل، أو قسوة، أو تسلط، أو قمع، أو غير ذلك كلها عوامل تسهم في توفير بيئة مدرسية عُدوانية تُذْكِي لدى التلميذ مشاعر الخوف والقلق والاضطراب والكبت، فإما أن يميل إلى العزلة والانسحاب، ويفقد مهارات التفاعل الاجتماعي، أو يتجه إلى السلوك العدواني كردّ فعل لاعتداءات المعلم. ولاشك أن سيادة مثل هذه المشاعر تؤثر على مستوى تحصيل الطفل، وتحول دون تحقيق أهداف التعلم.

وقد يؤدي إهمال المعلم للطفل، أو حرمانه من حقوقه، إلى اضطراب العلاقة بينهما ، فيشعر الطفل بالظلم والاضطهاد والخوف، ويصل الأمر إلى كراهية المعلم والمدرسة والسلطة مما يؤثر على النمو النفسي والعقلي له، فيتعثر في الدراسة، ويصاب بالفشل والإحباط، وبالتالي تصبح المدرسة عاملَ طردٍ وليست عاملَ جذبٍ، مما يؤدي إلى حرمان الطفل من حقه في استكمال تعليمه، أو الانتفاع بتعليم جيد، وزيادة منابع الأمية، وتعريض الأطفال للعمالة المبكرة، ولا يخفى ما لذلك من انعكاسات سلبية على المجتمع .

- كما أن أسلوب المعاملة الذي ينطوي على التسلط والقهر والقمع والكبت قد يعوّد الطفل على الخنوع والذل والمهانة، وفقدان القدرة على المطالبة بحقوقه، والدفاع عنها عندما يشعر أنها تسلب منه، وهذا يتنافى مع ما تسعى إليه التربية الحديثة من تربية المواطن الديمقراطي الحر الذي يعرف ما له من حقوق وما عليه من واجبات، ويحترم الرأي الآخر وينبذ العنف والتعصب والقهر، فمن المتوقع أن الشخص الذى لا يعرف ما له من حقوق لايكون لديه الوعى والمهارة لاستخدامها (Merey Z, 2012, 3280).
- كما أن توفير مناخ تربوي فعّلي يدرب التلاميذ على حرية التفكير والتعبير والحوار، والثقة والمشاركة وتحمل المسؤولية يمكن أن يسهم في تنمية الموارد الفكرية والاجتماعية والشخصية للأطفال، ويفجر طاقاتهم الإبداعية، ويسهم في تكوين عقليات ناقدة حرة قادرة على ممارسة حقوقها، واحترام ذاتها، والرأي الآخر، وقبول التعددية، والتسامح.

ويُسْتَخْلص مما سبق أن وعي المعلم بحقوق الطفل يمكن أن يسهم في توفير مُناخٍ تعليمي ينعكس إيجابيًا على المتعلمين على النحو التالي:

- ينمي لديهم الثقة بالذات والاستقلال الذاتي.
- يزيد من دافعيتهم للتعلم، ومن ثم يزداد تحصيلهم ويتحسن تعلمهم.
- ينمي لديهم القدرة على المبادأة والمشاركة الإيجابية، ويدعم لديهم الإحساس بالمسؤولية والالتزام.
- يغرس فيهم بذور العزة والكرامة والتسامح، ونبذ التسلط والعنف والقهر والتعصب.
- يساعدهم على إدراك أدوارهم كمواطنين في مجتمع ديمقراطي حر.
- يمكن أن يسهم في تفجير طاقاتهم الإبداعية، وطرح الأفكار، والمشاركة في حل المشكلات المختلفة.

العوامل المؤثرة في تطبيق المعلم لحقوق الطفل.

في ضوء ما سبق، وفى ظل التغيرات العالمية المتسارعة، والتحولات الديمقراطية التي يشهدها العالم أصبح لزامًا على المعلم باعتباره مسؤولاً عن إعداد الأجيال التي ستقود دفة المستقبل ـ أن يكون على درجة عالية من الوعي والثقافة بكل ما يحيط به من قضايا ومستجدات، لاسيما قضية حقوق الطفل، ومن الثابت أن جوهر عملية الوعي تضافر المعرفة والممارسة؛ لأنه قد يتوافر لدى المعلم معرفة عن هذه الحقوق على المستوى النظري، لكنه قد يحيط بالمعلم مجموعة من العوامل التي تحول دون تطبيق هذه الحقوق على الوجه المطلوب. ومن الأهمية بمكان الوقوف على هذه العوامل التي تؤثر في تنمية وعي المعلم، وتطبيقه لحقوق الطفل، حتى يتسنى فهم الواقع الاجتماعي المحيط به، وتغييره بما يتيح له فرص أفضل لتنمية شخصيته، وتكوين عقلية واعية ناقدة مستنيرة . وهذه العوامل يمكن تصنيفها إلى ما يلى: عوامل شخصية مرتبطة بذات المعلم، وعوامل مهنية، وعوامل مجتمعية.

- **العوامل الشخصية المرتبطة بذات المعلم.**

يُعد عامل الشخصية عنصرًا حاسمًا ومؤثرًا في درجة وعي المعلم بحقوق الطفل؛ لأن الوعي يعكس مستوى عاليًا من المعرفة والفهم والإدراك لما يحيط بالفرد من قضايا ومشكلات، وهذا يتطلب امتلاك المعلم لبعض الصفات الشخصية التي تمكنه من الفهم والإدراك لما يحيط به من قضايا ومشكلات، ومن عوامل الشخصية التي قد تؤثر في درجة وعي المعلم بحقوق الطفل ما يلي: الذكاء وسعة الأفق، والدافعية، والاستعداد لأداء المهنة، والصحة البدنية والنفسية، والرضا الوظيفي، والضمير الخلقي والالتزام. (محمد، سميحة على حسن، ٢٠١٥،)

العوامل المهنية:

يقصد بالعوامل المهنية في مجال الدراسة الحالية، العوامل المتعلقة بمهنة التدريس، وتشمل ما يلي:

(أ) برامج الإعداد :

ومن المسلم به أن برامج إعداد المعلم تتضمن ثلاثة جوانب، هي: الجانب الأكاديمي التخصصي، والجانب المهني، والجانب الثقافي. ويمكن القول أن برامج إعداد المعلم يمكن أن تؤثر في وعي المعلم بصفة عامة، ووعيه بحقوق الطفل بصفة خاصة، من خلال (فوزي، محمود، ٢٠١٢، ٢٠٤،٢٠٥):

- تمكين الدارس من المهارات والكفايات والمعارف اللازمة لتقوية وإتقان الأداء.
- جعله على وعي بطبيعة المتعلمين واحتياجاتهم، وخصائصهم، وبطبيعة الأساليب التدريسية والتربوية التي تناسبهم.
- شعوره بالرضا والانتماء للمهنة، نظرًا لتمكنه من الأداء والإلمام بأسرار المهنة ومتطلباتها.
- تمكينه من الإلمام بحقيقة الظواهر التربوية، والقضايا التي تسود في الحقل التربوي وتداعياتها وتأثيراتها.

وقد يسهم الإعداد الثقافي في تنمية وعي المعلم بحقوق الطفل من خلال تزويده بمعلومات عامةٍ تجعله أقدر على نيل ثقة طلابه، واحترامهم، وتساعد على نضج شخصيته، واتساع أفقه والقيام بدوره الاجتماعي، والاستجابة الموضوعية والمتوازنة للقضايا التي تطرأ على الساحة المحلية والعالمية (المرجع السابق، ٢١٦)، والتي منها قضية حقوق الطفل، الأمر الذي يساعد على فهم الوسط الاجتماعي الذي يوجد فيه الطفل، والاتجاهات، والسلوكيات التي تؤثر في نموه، وتشكيل شخصيته، وتعديل الاتجاهات، والممارسات المرتبطة بالحقوق والواجبات.

(ب) برامج التنمية المهنية:

تُعد برامج إعداد المعلم نقطة البداية لتزويده بالأسس التي تساعده على ممارسة المهنة، لكن المعلم في حاجة إلى النمو الأكاديمي، والمهني، والثقافي المستمر، حتى يستطيع مواكبة التغيرات المحلية والعالمية في مختلف مجالات الحياة الثقافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية، ويُعدُّ التدريب وسيلةً مهمة للتعامل الإيجابي مع هذه التغيرات والمستجدات، وقد تلعب برامج التدريب دورًا مهمًا في زيادة وعي المعلم بحقوق الطفل خصوصًا على المستوى النظري من خلال إمكانية طرح هذه القضية في برامج التدريب المختلفة: كالمحاضرات والندوات والمؤتمرات، والورش التعليمية وغيرها، وتزويد المتدربين بقدر كاف من المعلومات حول هذه الحقوق، وأهمية تطبيقها وتفعيلها؛ ولذا فقد أكدت إحدى الدراسات على أهمية التنمية المهنية للمعلمين فى مجال حقوق الطفل؛ ليفهموا هذه الحقوق، ويؤمنوا بأهدافها، ويشاركوا بفاعلية فى تنفيذها. (Howe, H and Covell. K, 2007, 240-243)

(ج) المنـــــاخ المدرســـــي:

إذا كان الوعي ينمو ويتطور في إطار نشاطات الأفراد وممارساتهم خلال الوسط الاجتماعي المحيط بهم، فإن المدرسة كوسيط اجتماعي يعمل في إطار النظام الاجتماعي والثقافي للمجتمع الكبير تلعب ـ دورًا مهمًا في زيادة وعي الأفراد العاملين بها بقضايا المجتمع بصفة عامة، وبقضية حقوق الطفل بصفة خاصة من خلال ما ينشأ بين الأفراد من علاقات وتفاعلات اجتماعية خلال المواقف المختلفة تسهم في تبادل الأفكار والخبرات، ونشر المعارف، والحوار والنقاش حول القضايا، والموضوعات المختلفة. بل أصبح نشر الوعي وتنميته أحدَ الأدوار المنوطِ بها النظامُ المدرسي في ظل التحولات الديمقراطية، وشيوع قيم حقوق الإنسان والطفل، فالمدرسة باعتبارها وحدة اجتماعية تربوية لها ملامحها المتفردة عن غيرها من المؤسسات التربوية، فإنها ينبغي أن تلتزم بتنظيم معياريٍّ محدد يحقق لها مهمتها في يسر ونجاح، ويساعدها على إنجاز أهدافها التي ترتكز على القيم كمعايير لتوجيه وإنجاز العمل بها (خضر، لطيفة إبراهيم، ٢٠٠٠، ١٣٠، ١٣١). وتُعد حقوق الطفل جزءًا من تلك القيم التي تسعى إلى تطبيقها.

والمعلم بوصفه عضوًا في المجتمع المدرسي يتشكل وعيُه، ويتأثر سلوكه بالوسط المدرسي الذي ينتمي إليه، وما يتيحه له هذا الوسط من إمكانيات وتفاعلات، خاصة فيما يتعلق بالنمط القيادي لإدارة المدرسة، وعلاقات المعلم بأعضاء المجتمع المدرسي، والعلاقات مع المدير والزملاء، والعلاقات مع الطلاب، والعلاقات مع أولياء الأمور وأعضاء المجتمع المحلى.

(د) الضغوط المهنية:

تعد مهنة التعليم من أكثر مجالات العمل ضغوطًا حسب تصنيف منظمة العمل الدولية، ويُعد المعلم أكثرَ تعرُّضًا للضغوط المهنية نظراً لطبيعة مهنة التعليم التي تتطلب جهدًا ومشقة، فضلاً عن المشكلات والعوائق التي تواجه المعلم أثناء عمله التدريسي. وللضغوط المهنية في مجال التدريس مصادر عديدة، منها: زيادة

العبء التدريسي، وزيادة كثافة الطلاب في الفصول الدراسية، وعدم توافر الإمكانات في المدارس، وسُوء المباني والمرافق، وانخفاض الرواتب، وضعف الحوافز المادية والمعنوية. وقد يؤدي تعرض المعلم للضغوط المهنية إلى شعوره بالإجهاد والإرهاق، ومما يساعد على زيادة معدلات الإرهاق لدى المعلم سوء سلوك الطلاب، ونقص الدعم من المدرسين الآخرين، والمدير، وأولياء الأمور، وعدم الاعتراف بالإنجازات، وزيادة عدم الرضا عن الإنجازات المهنية، والصعوبات الشخصية مع المديرين وأولياء الأمور، وقله فرص التنمية المهنية (Bertel .J and Weston. K, 2010, 965). ولاشك أن تعرض المعلم لبعض هذه الضغوط وما ينتج عنها من الشعور بالإجهاد قد يؤثر على فاعليته، ومستوى أدائه في العملية التعليمية، فيفقده الدافعية، ومحاولة التجديد والابتكار، والاطلاع على الجديد في مجال عمله، وبالتالي تقل فرص تنمية وعيه بمسؤولياته، وواجباته المهنية والتي منها وعيه بحقوق أطفاله؛ فيذكر البعض أن الضغوط الداخلية والخارجية التي يتعرض لها المعلم تؤدي إلى استنزاف جسمي وانفعالي، وأهم مظاهره: فقدان المعلم الاهتمام بالتلاميذ، وتبلّد مشاعره تجاههم، ونقص الدافعية، والأداء النمطي للعمل، ومقاومة التغيير، وفقدان القدرة على الابتكار(علي، حمود علي، ٤٦)

٣ ـ العوامل المجتمعية:

من الثابت أن الوعي يتشكل وينمو من خلال الوسط الاجتماعي الذي يوجد فيه الفرد بما يشمله هذا الوسط من متغيرات ثقافية واقتصادية واجتماعية، وتشمل العوامل المجتمعية المؤثرة في وعي المعلم بحقوق الطفل إلى ما يلي:

أ) العوامل الاقتصادية والاجتماعية:

تلعب العوامل الاقتصادية دورًا مهمًا في تشكيل الحياة الاجتماعية، وإعطائها صورتها ونظمها، وهي تمثل المصدر الأساسي الذي تقوم عليه العمليات الاجتماعية، والسياسية، والعقلية في الحياة، ومن ثم فهي تسهم في تنمية وعي الأفراد، وإكسابهم أنماط الحياة المادية التي يعيشونها، وتتمثل العوامل الاقتصادية في المؤشرات الكمية التي تحدد الطبقة التي ينتمي إليها الفرد: كالدخل والمنزلة ونوع التعليم الذي يتلقاه الفرد، ومستوى المعيشة، وأسلوب الحياة، والمكانة الاجتماعية، ومحل الإقامة، وكلها تلعب دورًا مهمًّا في تشكيل الوعي، وتنميته. وبالنسبة للمعلم فالظروف الاقتصادية التي تحيط به من حيثُ الدخلُ، ومحل الإقامة، ونوعية التعليم، وأسلوب الحياة، وغيرها تلعب دورًا مهماً في درجة وعيه بمكانته في المجتمع، ودوره الاجتماعي، وما له من حقوق، وما عليه من واجبات، تجاه تلاميذه ومجتمعه، الأمر الذي ينعكس على مستوى دافعيته، وأدائه لمسؤولياته، واحترامه لحقوق أطفاله الذين يتعامل معهم في بيئة التعلم إيجابًا أو سلبًا. كما تلعب العوامل الاجتماعية دورًا مؤثّرًا في وعي المعلم بحقوق الطفل من منطلق أن الفرد يتلقى من مجتمعه كل ما يستطيع استيعابه من مكتسبات الوعي التي ينتجها له الواقع الاجتماعي، ووضعه الطبقي، فهو يتعلم طرائق التفكير، والمعارف، والأخطاء، والأوهام، وغيرها من خلال علاقات محددة بمجتمعه، ومن خلال إمكانات فسيولوجية تسهم في تحديد اختياراته ومدى استيعابه، ومن خلال علاقة الفرد الدائمة بوَسَطِه الاجتماعي، والمادي (الجندي، محمد، ١٩٨٣، ٩٨).

ب) العوامل الثقافية:

تمثل العواملُ الثقافية أدواتٍ رئيسة تعكس فلسفة المجتمع وطموحاته، وتخدم مصالحه، وتسعى لتحقيق أهدافه، وهى مهمة لصياغة وتنمية وعي الإنسان المعاصر، وتحريكه في اتجاه معين؛ ومن أهم العوامل الثقافية: التعليم ، ووسائل الإعلام، فيعد التعليم محورًا أساسيًا في تشكيل وعي الأفراد؛ لأنه يعمل على تنشئة

أفراد يمتلكون القدراتِ العقليةَ، والكفاءاتِ المهاريةَ، والسلوكيات القيمية التي تمكنهم من التفاعل الذكي المنتج مع معطيات العصر، ومتغيرات المستقبل (فهمي، فاروق، ومي عبد الصبور، ٢٠٠١، ١٥). فالتعليم يمثل المدخل المعرفي والقيمي لاتجاهات الأفراد نحو القضايا المختلفة ـ ولاسيما قضية حقوق الطفل، ويتوقف نجاح التعليم في تشكيل وعي المعلم على مقدار ما يوفره من معارف ومعلومات، وبيئة تعلُّم مناسبة تسهم في إثارة الوعي وإقناع المتعلمين بأهمية تطبيق حقوق الطفل والالتزام بها، وهنا تظهر أهمية برامج الإعداد والتدريب للمعلمين، لتأخذ فى اعتبارها قضية حقوق الطفل، وتنمية وعيهم بها .

وفي عصر التقدم العلمي والتكنولوجي، وثورة الاتصالات، والانفتاح الثقافي، غدت وسائل الإعلام من أهم مصادر تشكيل وعي الأفراد؛ نظرًا لما تملكه من وسائل الجذب والإقناع والتأثير، وتنوع في المحتوى والعرض، وقدرتها على مخاطبة شرائح عريضة من الجماهير في أي وقت وبطرق مختلفة، ومتنوعة، ومشوقة. وفي مجال الدراسة الحالية، يمكن أن يسهم الإعلام في تشكيل وعي المعلم بحقوق الطفل من خلال نشر المعلومات والمعارف المتصلة بقيم حقوق الطفل: من خلال الكتابات والبرامج والحوارات والندوات، وإثارة قضايا الانتهاكات المختلفة، والجزاءات المترتبة من جرَّاءِ ذلك، كما يمكن تشجيع إنتاج أعمال أدبية وفنية تعالج قضايا حقوق الطفل، والآثار المترتبة على انتهاك هذه الحقوق مما يسهم في إثارة وعي الأفراد بهذه القضية، ويحفزهم على الالتزام بها وتطبيقها.

نتائج الدراسة:

تبين من خلال الدراسة النظرية لموضوع وعى المعلم بحقوق الطفل ما يلى:

- يعدُّ الوعي سمة عقلية تميز النوع الإنساني، وتجعله أكثر فهمًا وإدراكًا للأمور، وأكثر قدرة على حل مشكلات المجتمع والنهوض به، فالوعي أداة من أدوات تغيير الواقع نحو الأفضل.
- هناك الكثير من المبررات التي تؤكد الحاجة إلى وعي المعلم بحقوق الطفل منها: مكانة المعلم في العملية التعليمية، ومسايرة الاتجاهات العالمية المعاصرة، والمساءلة القانونية للمعلم، والجزاءات المترتبة على انتهاك هذه الحقوق، والدعوة إلى تعليم حقوق الطفل، والدور التربوى للمعلم وحماية التلاميذ.
- يسهم وعي المعلم بحقوق الطفل في رفع الكفاءة الأخلاقية للمعلم، وتنمية الضمير الخلقي لديه مما ينعكس إيجاباً على أدائه في العملية التعليمية.
- هناك علاقة موجبة بين احترام حقوق الطفل والتعليم الجيد، ولذا تحتل مسألة الحقوق موقع القمة في إطار الحديث عن الجودة في التعليم، وتعد أحد أهداف التعليم التي يجب أن يسعى إلى تحقيقها.
- يعد امتلاك المعلم لبعض سمات الشخصية عاملاً مؤثرًا في وعي المعلم بحقوق الطفل؛ لأن الوعي يتطلب مستوى عاليًا من المعرفة والفهم والإدراك لما يحيط به من قضايا، ومن هذه السمات: القدرة، والدافع، والصحة النفسية، والرضا الوظيفي، والضمير الخلقي.
- يلعب الوسط المدرسي دورًا مهمًّا في وعي المعلم بحقوق الطفل من خلال ما ينشأ بين الأفراد من علاقات، وتفاعلات اجتماعية خلال المواقف المختلفة، تسهم في تبادل الأفكار والخبرات، ونشر المعارف، والحوار والنقاش حول القضايا والموضوعات المختلفة.
- تلعب برامج الإعداد والتدريب دورًا مهمًّا في تنمية وعي المعلم بحقوق الطفل من خلال ما توفره من معلومات ومعارف تساعد على إتقان الأداء، وفهم طبيعة المتعلمين، وخصائصهم، والأساليب التدريسية المناسبة، وتزويد المعلم بقدر من الثقافة العامة عن المجتمع والقضايا العامة،

والمستجدات التربوية، الأمر الذي يساعده على فهم الوسط الاجتماعي الذي يوجد فيه الطفل، والاتجاهات والسلوكيات التي تؤثر في نموه وتشكيل شخصيته، ومنها احترامه لحقوقه.

- يواجه المعلم الكثير من الضغوط المهنية التي يمكن أن تؤثر في سلوكه تجاه حقوق الطفل؛ لأن مصدرها الكثير من المشكلات التي تواجه المعلم في مجال عمله التدريسي، مما قد يسبب له الإجهاد والإرهاق، أو الشعور بعدم الرضا، وافتقاد الدافعية، والحرص على النمو المهني، والأكاديمي والثقافي، وبالتالي تقل فرص تنمية وعيه بحقوق الطفل، فضلاً عن أن تلك المشاعر قد تكسبه اتجاهات ومواقف سلبية تجاه تلاميذه والعملية التعليمية بأكملها، وقد ينتهي به الأمر إلى انتهاك حقوقهم.
- تلعب مؤسسات التنشئة الاجتماعية، كالأسرة والمدرسة ووسائل الإعلام ودور العبادة، والمجتمعات الحزبية، والأندية، وغيرها دورًا مؤثرًا في وعي المعلم بحقوق الطفل؛ لأن إدراك الفرد للمواقف والمثيرات واستجاباته لها إنما تتحدد في إطار المعايير الاجتماعية التي اكتسبها خلال عملية التنشئة الاجتماعية التي مر بها خلال مراحل حياته المختلفة.

الرؤية المقترحة.

وفيما يلي عرض للرؤية المقترحة، تتضمن: أهدافًا، ومنطلقات، ومصادر، وآليات تنفيذ الرؤية المقترحة، معوقات تطبيق الرؤية المقترحة، والحلول المقترحة للتغلب عليها، يليها مقترحات وتوصيات الدراسة.

- أهداف الرؤية المقترحة.

تهدف الرؤية المقترحة إلى تنمية وعي معلم الحلقة الأولى من التعليم الأساسي بحقوق الطفل، وذلك من خلال تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

- الارتقاء بالمستوى الأخلاقي للمعلم بما ينعكس إيجابًا على العملية التعليمية، من خلال ممارسته لعدة فضائل جوهرية ممثلة في: الاحترام والعطف والتسامح، والعدل والمساواة والمشاركة.
- تزويد المعلم بقدر من الثقافة القانونية فيما يتعلق بواجباته، وحقوق أطفاله تجنبًا لتعريضه للمساءلة القانونية إذا انتهكت حقوقهم.
- السعي الجاد لتفادي الانعكاسات السلبية المترتبة على انتهاك حقوق الطفل من خلال تنمية وعي المعلم بقيمة هذه الحقوق، وأهمية تطبيقها في تحسين العملية التعليمية.
- النهوض بدور المعلمين في مؤازرة المجتمع للعمل كدعاة في مجال حقوق الطفل.
- تعزيز دور المعلم في المساهمة في إعداد أجيال لحياة تستشعر المسؤولية في مجتمع حر بروح من التفاهم والتسامح والسلم من خلال توفير بيئة تربوية تراعي تطبيق حقوق الطفل.

- منطلقات الرؤية المقترحة:

- أن قيم حقوق الطفل تتفق مع الاتجاهات الحديثة في تربية الطفل، والتي تركز على جعل الطفل محور العملية التعليمية، وإتاحة فرص التعبير والحوار والنقاش، والاحترام المتبادل مما يترتب عليه تحسين عمليات التعلم وتحقيق أهدافه.
- أن هذه القيم ترتبط بحاجات الأطفال النفسية والعقلية والاجتماعية والجسمية، فتطبيق هذه الحقوق يؤدي إلى إشباع حاجات الأطفال، ويحقق لهم التوافق النفسي والنمو الصحي.
- تعد حقوق الطفل ـ في حد ذاتها ـ منظومة قيمية ومعايير أخلاقية، والمعلم مطالب بتطبيقها على

النحو الأخلاقي والقانوني معًا.

- أصبح تبني معايير ومبادئ الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل عام ١٩٨٩م، وتطبيقها الهدف الاستراتيجي لأي سياسة رشيدة واعية بدورها في النهوض بمستقبل الأمة، وتقدمها.
- يعد الوعي أفضل السبل لترجمة تلك الحقوق إلى ممارسات عملية ملموسة.
- المتغيرات العالمية المتسارعة: كالتقدم العلمي والتكنولوجي، والانفتاح الثقافي، والتي تتطلب ثقافة جديدة تقوم على الحوار، والتسامح، واحترام الحقوق والحريات، كما تتطلب بذل الجهود لإعداد الطفولة لمواكبة، ومواجهة تلك المتغيرات.
- الطفولة هي صانعة المستقبل، فلا شيء أفضل من الاستثمار فيها، وتفجير طاقتها الإبداعية، ورعايتها من أجل النهوض بالمجتمع ، وتحقيق التنمية الشاملة، ولعل هذا هو ما تهدف إليه الدعوة لحقوق الطفل من تكثيف الجهود، وتحسين الموارد، والخدمات من أجل تحقيق التنمية الشاملة للأطفال.

- مصادر الرؤية المقترحة.
  - نتائج الدراسات السابقة.
  - الأدبيات التربوية فى مجال حقوق الطفل.
- آليات تنفيذ الرؤية المقترحة.

- **محاور الرؤية المقترحة:**

١ـ الارتقاء بشخصية المعلم:

وقد يحدث ذلك من خلال الاهتمام بما يلي:

- تشجيع المعلم على التثقيف الذاتي، ومدوامة القراءة والاطلاع على الجديد في المجالات المختلفة.
- تنمية قدرة المعلم على الإبداع، والابتكار في مجال عمله.
- تنمية قدرة المعلم على التفكير، والتحليل، والنقد.
- تنمية قدرة المعلم على الحوار والمناقشة، وتبادل الأفكار.
- تنمية دوافع المعلم، واستعداداته لأداء المهنة.
- الاهتمام بالصحة البدنية للمعلم، وتوفير الخدمات الصحية والعلاجية له؛ لضمان تمتعه بصحة جيدة تمكنه من الوفاء بمتطلبات مهنة التدريس.
- الاهتمام بالصحة النفسية للمعلم؛ لضمان خلوه من الاضطرابات والصراعات النفسية الشديدة.
- الاهتمام بتنمية الضمير الخلقي للمعلم، والارتقاء بالكفاءة الأخلاقية له، وقد يحدث ذلك من خلال ما يلي:
  - التأكيد على الجانب الخلقي في عملية إعداد المعلم.
  - توفير أساليب الدعم، والتوجيه الأخلاقي للمعلم.
  - نشر ميثاق شرف المعلم، والدستور الأخلاقي، وإطلاع كل المعلمين على ذلك.
  - توفير لجان إشراف ومتابعة – بشكل فعَّال- للمعلمين في مختلف الجوانب الأكاديمية، والاجتماعية، والإدارية، والأخلاقية.

٢ـ الاهتمام بالنمو المهني للمعلم في مجال حقوق الطفل:

تلعب برامج التدريب دورًا مهمًّا في تنمية وعي المعلم بحقوق الطفل من خلال إمكانية طرح هذه القضية في برامج التدريب المختلفة: كالمحاضرات والندوات العلمية، والمؤتمرات والدورات التثقيفية، وورش العمل وغيرها.

٣ـ مواجهة ضغوط المعلمين:

وقد يحدث ذلك من خلال الاهتمام بما يلي:

- التركيز على حل المشكلات التي تواجه المعلم في مجال عمله التدريسي حتى يتسنى له القيام بمهامه التدريسية على أكمل وجه.
- عدم إرهاق المعلم بكثرة الحصص، وتكليفه بأعباء إضافية حتى يتوافر لديه الوقت والجهد لمتابعة الجديد، والإحاطة بالجوانب المختلفة لواجباته، ومسؤولياته.
- خفض كثافة الفصول الدراسية حتى تتاح فرص أكبر للتفاعل الإيجابي بين المعلم والتلاميذ، ويتسع المجال لتطبيق حقوق الطفل.
- الاهتمام بتحسين رواتب المعلمين، وزيادة الحوافز المادية لديهم، حتى يتفرغوا بالكامل لأداء واجباتهم المهنية، ويرتفع لديهم مستوى الرضا عن المهنة.
- الاهتمام بتوفير مصادر الدعم والتوجيه للمعلم من جانب رؤساء العمل، والموجهين، وأولياء الأمور.
- اهتمام وزارة التربية والتعليم بزيادة فرص التنمية المهنية للمعلمين، وتشجيعهم على ذلك.
- الاهتمام بتوفير الإمكانات في المدارس، وتحسين المباني والمرافق والخدمات، وتوفير أماكن خاصة للمعلمين، وهذا بدوره ينعكس على طرق معاملاتهم لأطفالهم، واحترام حقوقهم.
- زيادة الاهتمام من جانب الإدارة التعليمية بالمعلم، والسعي الدؤوب لحل المشكلات التي تجابهه، وعدم تجاهله، وإمداده بصفة مستمرة بالدعم والتوجيه من خلال المتابعة المستمرة، واللقاءات والحوارات، وتفعيل كافة الأدوار.
- الاهتمام بالتنمية المهنية للمعلمين في مجال إدارة الفصل، واستخدام الطرق الحديثة في التدريس.
- تفعيل دور الأخصائي الاجتماعي في المدرسة الابتدائية ؛ لمساعدة المعلم على مواجهة المشكلات المتعلقة بسوء سلوك الطلاب.
- فتح قنوات الاتصال، وتحسين العلاقات بين المعلمين وأولياء الأمور؛ لتوفير فرص أفضل لتبادل المعلومات حول الأطفال، ومشكلاتهم، والحلول المناسبة لها.

٤ـ تفعيل دور المدرسة في تنمية وعى المعلم بحقوق الطفل:

- أن تكون المدرسة بيئة ديمقراطية تشكل نموذجًا لهذه الحقوق، حيث يُراعَى فيها حقوق الأفراد، واحترام ذواتهم، والعدالة في توزيع الأدوار والمسؤوليات، وتطبيق مبدأ المحاسبة.
- التعاون والتكامل بين كافة أعضاء المجتمع المدرسي لتطبيق هذه الحقوق، ورفع الوعي بها.
- التأكيد على أهمية التكامل بين الرسالة التربوية للمدرسة، ودورها في تعليم وتثقيف التلاميذ بها من جانب، ودورها في بناء شخصياتهم وإعدادهم للحياة في مجتمع ديمقراطي من جانب آخر.
- وضوح المعايير التي تحكم الممارسات المهنية للمعلم، والقوانين واللوائح التي تنظم عمله وعلاقاته مع الآخرين.

ويمكن للمدرسة أن تسهم في تنمية وعي المعلم بحقوق الطفل من خلال توظيف الأهداف، والمناهج الدراسية، والأنشطة الطلابية، والإدارة المدرسية في تحقيق ذلك، وذلك على النحو التالي:

فى مجال الأهداف المدرسية:

- وضوح وتفعيل صياغة فلسفة التعليم الابتدائي في ضوء معايير الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل.
- أن تسعى المدرسة نفسها إلى تبنى النهج القائم على حقوق الطفل، والمدارس الصديقة للطفل.
- أن تسعى المدرسة إلى تعليم التلاميذ عن حقوقهم، وتشجيعهم على ممارستها ؛ لأن ذلك يؤهلهم للدفاع عنها، والمطالبة بها عندما يشعرون بانتهاكها، مما يدفع المعلم إلى الالتزام بها وتطبيقها تجنبًا للمشاكل والصدام.

فى مجال المناهج والمقررات الدراسية:

- إدراج مبادئ وموضوعات حقوق الطفل ضمن المناهج، والموضوعات الدراسية في الحلقة الأولى من التعليم الأساسى.
- إدخال مقرر مستقل عن حقوق الطفل ضمن برامج الحلقة الأولى من التعليم الأساسي، مما يساعد الأطفال على تبصيرهم بحقوقهم، والدفاع عنها.
- صياغة المناهج الدراسية بصورة تسهم في تفعيل حقوق الطفل، وذلك من خلال إزالة الحشو الزائد، والتنويع في الأسئلة، وصياغة أسئلة مفتوحة تشجع التلاميذ على التفكير والإبداع، وإبداء الرأي.
- أن تتضمن المناهج والمقررات الدراسية موضوعات مختلفة تغرس في نفوس التلاميذ الاحترام والتسامح، والمشاركة والابتكار، والتعاون، ونبذ العنف والتسلط ، وقد يكون ذلك من خلال موضوعات اللغة العربية، والتربية الدينية.
- ويمكن إدراج موضوعات عن حقوق الطفل من حيث مبادئها، والمواثيق والقوانين المتعلقة بها من خلال مادة الدراسات الاجتماعية، والتربية الوطنية.
- عدم اقتصار أساليب التقويم على قياس الحفظ والتذكر.
- أن تتضمن المناهج أنشطة تعليمية متنوعة، تلائم قدرات التلاميذ واستعداداتهم، وتكون مرتبطة باحتياجات البيئة.

فى مجال الأنشطة المدرسية:

يمكن توظيف الأنشطة المدرسية في مجال تنمية وعي المعلم بحقوق الطفل من خلال تقديم بعض المقترحات التالية:

- تشجيع المعلمين على مشاركة التلاميذ في الأنشطة ، والرحلات المدرسية حيث يساعد ذلك على فهم التلاميذ وطرق معاملتهم، وتكوين مشاعر إيجابية لدى الطرفين تقوم على: الحب والاحترام والتسامح والعطف.
- الاهتمام بالأنشطة التعليمية، وتوفير دليل للمعلم يبين له الهدف من النشاط، وكيفية تنفيذه.
- تزويد المكتبة المدرسية بكتب، ومراجع، ودوريات متعلقة بحقوق الطفل.
- إدراج موضوعات حقوق الطفل ضمن برامج الإذاعة والصحافة المدرسية، ومجلات الحوائط، مما يساعد على التوعية بهذه الحقوق لدى المعلمين والمتعلمين.
- توفير الوسائل التعليمية المتنوعة، والمعامل، والأجهزة، وتيسير استخدامها للمعلمين.

فى مجال الإدارة المدرسية:

يمكن للإدارة المدرسية أن تسهم في تنمية وعي المعلم بحقوق الطفل من خلال ما يلي:

- اعتماد الأسلوب الديمقراطي في التعامل مع المعلمين.
- تحقيق العدالة الاجتماعية بين أعضاء المجتمع الدراسي، وتوزيع الأدوار والمهام والمسؤوليات كل حسب قدراته.
- مراعاة الانضباط وتطبيق النظام من جانب الإدارة، لأنها تمثل القدوة الحسنة للمعلم.
- مساعدة المعلم في تنفيذ اللوائح والقوانين التي تصدرها وزارة التربية والتعليم، وإطلاعه على الجديد منها.
- إشعار المعلم بقيمته وكرامته كفرد، ومنحه الثقة والاستقلال الذاتي، مما يدفعه إلى الإيمان بقيمة وكرامة الآخرين بغض النظر عن السن والجنس.
- توفير جو من العلاقات الإنسانية يؤسس على الإيمان بقيمة الفرد والاحترام المتبادل، والشعور بالانتماء والنية الحسنة، والمشاركة والتعاون.
- أن تحرص إدارة المدرسة على عقد لقاءات وندوات، وتتيح فرصاً لتبادل الحوارات، والآراء، والأفكار بين أعضاء المجتمع المدرسي من معلمين ومتعلمين، ومدراء، وعاملين فيما يتعلق بالقضايا المختلفة وعلى رأسها قضية حقوق الطفل.
- فتح قنوات اتصال بين المعلم والمجتمع المحلى، مما يتيح فرصًا للتفاعل الثقافي، والفكري مع المجتمع الخارجي من خلال المشاركة في المحاضرات والندوات والأعمال الفكرية، وتفعيل مجالس الآباء والمعلمين.
- تحسين البنية التحتية للمدارس من أماكن ومرافق وخدمات وإمكانات وموارد مادية، مما يساعد على توفير مناخ إيجابي يشعر فيه الأفراد بإنسانيتهم، واحترام آدميتهم.
- أن تمنح إدارة المدرسة المعلمين الذين يَبْدُون أكثر احتراماً، ودعماً لحقوق الطفل في بيئة الفصل مكافآت، والتعبير عن تقديرهم، وتشجيعهم حتى يكونوا قدوة لغيرهم في تبنى هذا السلوك.

٥ـ تهيئة الوسط الاجتماعي المحيط بالمعلم:

ويمكن أن يحدث ذلك من خلال ما يلي:

- تفعيل دور منظمات المجتمع المدني في مجال نشر ثقافة حقوق الطفل، وخلق آليات لتنفيذيها، ومتابعة تطبيقها في الواقع اليومي.
- إنشاء قاعدة بيانات تتضمن القوانين والمواثيق والتشريعات الدستورية المتعلقة بالطفل، وحقوقه بحيث يسهل الاطلاع عليها، ومعرفتها من جانب أفراد المجتمع.
- تفعيل دور الخبراء والنشطاء في مجال حقوق الطفل، لتوعية أفراد المجتمع بحقوق الطفل، وضرورة تطبيقها.
- التعاون بين الخبراء في مجال حقوق الطفل، والخبراء في التربية لتوعية أفراد المجتمع بمن فيهم المعلمون بقيمة هذه الحقوق، وأهمية تطبيقها على المستوى الأخلاقي والقانوني معا.
- تشجيع جهود مؤسسات التنشئة الاجتماعية المختلفة: كالجمعيات الحزبية، ودور العبادة والأندية، والجمعيات الأهلية، وغيرها في مجال حقوق الطفل، والعمل على حشد الجهود لرفع الوعي بها،

وإقناعهم بأهمية تطبيقها.

- تحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي للمعلم، حيث لوحظ ازدياد الوعي مع التقدم في المستوى الاقتصادي والاجتماعي.
- مساعدة المعلم على فهمه وإحاطته بطبيعة الدور الاجتماعي الذي يقوم به،لأن ذلك يسهم في وعيه بواجباته، ومسؤولياته، وحقوقه المرتبطة بهذ الدور الذي يقوم به.
- الارتقاء بالمكانة الاجتماعية للمعلم، وحصوله على التقدير الاجتماعي؛ حيث يسهم ذلك في شعوره بالرضا والارتياح النفسي، مما ينعكس إيجابا على علاقاته مع تلاميذه، واحترام حقوقهم.
- تحسين ظروف المعلمين المعيشية، وظروف وشروط العمل، وفرص الترقي والأمن الوظيفي لهم، حيث يسهم ذلك في رفع الروح المعنوية للمعلمين، واجتذاب أعداد كبيرة من الأشخاص المؤهلين بشكل كامل للعمل في مهنة التدريس.

٦ـ تفعيل وسائل الإعلام والاتصال.

تلعب وسائل الإعلام والاتصال دورًا بارزًا في مجال رفع الوعي بحقوق الطفل من خلال ما يلي:

- نشر القوانين والمواثيق المتعلقة بحقوق الطفل عبر وسائل الاتصال المختلفة: الإنترنت والتليفزيون، والوسائل المسموعة، والجرائد والصحف والمجلات.
- عقد ندوات، ولقاءات ، وبرامج تتناول موضوع حقوق الطفل.
- عقد مناظرات بين الخبراء في مختلف المجالات التربوية، والقانونية للتوعية بحقوق الطفل.
- إثارة قضايا الانتهاكات المختلفة لحقوق الطفل، والعقوبات المترتبة عليها.
- فتح قنوات اتصال بين وزارة التربية والتعليم، ومؤسسات الإعلام المختلفة لتناول القضايا التعليمية، والمشكلات التعليمية المتعلقة بالمعلم، والمتعلم، وجميع أطراف العملية التعليمية.
- ينبغي لواضعي سياسة الإعلام والاتصال وضع خريطة إعلامية تسهم في نشر وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان والطفل، وكافة أوضاع الديمقراطية.
- ينبغي لوسائل الإعلام والاتصال أن تُبرز الصورة الإيجابية للمعلم، وتقدّر دوره في تحسين العملية التعليمية، وبناء العقول البشرية، لأن هذا يؤثر تأثيرًا كبيرًا في توجيه الرأي العام نحو احترام المعلم، والارتقاء بمكانته الاجتماعية.

- **معوقات تطبيق الرؤية المقترحة، والحلول المقترحة للتغلب عليها:**

- قلة توافر الموارد والمخصصات المالية اللازمة لتوفير المصادر والكتب، وعقد الندوات والدورات التدريبية للمعلمين في مجال حقوق الطفل، ويمكن التغلب على ذلك من خلال التنسيق بين وزارة التعليم والمؤسسات المعنية بحقوق الطفل، والجمعيات الأهلية، لتوفير الدعم المالي اللازم لذلك، أو استخدام برامج منخفضة التكلفة لتناسب الموارد المحدودة.
- الأساليب الإدارية التقليدية السائدة في المجتمع المدرسي، ويمكن التغلب على ذلك من خلال توظيف إدارة ديمقراطية فعالة، لديها إستراتيجية واضحة في النهوض بالعملية التعليمية ونشر ثقافة حقوق الطفل، كما يمكن عقد دورات تدريبية لمديري المدارس وتدريبهم على الإدارة في ضوء حقوق الطفل.
- التقاليد والاتجاهات السائدة في المجتمع عن النظرة إلى الأطفال وطرق معاملتهم قد تكون عائقًا يحول دون وعي المعلم بحقوق الطفل ـ لاسيما على المستوى التطبيقي ـ ويمكن التغلب على ذلك من خلال تكثيف الجهود في سبيل نشر ثقافة حقوق الطفل ورفع الوعي بها لدى أفراد المجتمع، من

خلال وسائل الإعلام المختلفة، والمنظمات المعنية بحقوق الطفل، وفتح قنوات اتصال بين المعلمين وكافة المؤسسات المعنية بحقوق الطفل.

- انخفاض المكانة الاجتماعية والاقتصادية للمعلم قد يكون عائقًا يحول دون تنفيذ الرؤية المقترحة، ويمكن التغلب على ذلك من خلال تحسين المكانة الاجتماعية والاقتصادية للمعلم، وذلك بتحسين رواتب المعلمين، وظروف عملهم، وفرص الترقي لديهم، حتى يشعروا بقيمتهم، ويتحسن لديهم مستوى الرضا، والدفعية لتطبيق حقوق الطفل.

- **توصيات الدراسة:**

فيما يلي بعض المقترحات والتوصيات التي يمكن أن تسهم في تنمية وعي المعلم بحقوق الطفل:

- الاهتمام بالتربية القانونية للمعلم، وقد يبدأ ذلك من خلال برامج إعداد المعلمين، وإدراج مقررات متعلقة بالثقافة القانونية، والحقوقية ضمن المقررات الدراسية.
- إدراج موضوعات حقوق الطفل ضمن برامج الحلقة الأولى من التعليم الأساسى.
- نشر الوعي بهذه الحقوق لدى جميع فئات المجتمع المدرسي والخارجي.
- توزيع كتيبات أو نشرات على المعلمين عن حقوق الطفل، والقوانين المتعلقة بها.
- توزيع ملخصات لبعض الأبحاث المتعلقة بحقوق الطفل، ودورها في تحسين عملية التعليم.
- تقييم أداء المعلم في ضوء تطبيقه لهذه الحقوق، ولا يقتصر تقييمه على قياس مستوى تحصيل التلاميذ.
- التركيز على تنمية الجانب الأخلاقي للمعلم، وربطه بموضوع حقوق الطفل.
- أن يرسَّخ في ذهن المعلم أنَّ التزامه بتطبيق حقوق الطفل جزءٌ من الأدوار المنوط بها في ظل الاهتمام بالتربية الديمقراطية، والتربية العالمية للسلام.
- التركيز على مدى الارتباط بين تطبيق حقوق الطفل ، وبين تحقيق الجودة في التعليم.
- أن يعي المعلم جيداً أن تطبيق هذه الحقوق أحد أهداف العملية التعليمية المنوط بها.
- تنبيه المعلمين إلى أن احترام حقوق الطفل جزء من الأخلاقيات المهنية للمعلمين، وضمن مبادئ الدستور الأخلاقي للمعلم.
- توزيع الدستور الأخلاقي على المعلمين الجدد.
- إصدار مجلة دورية، قد تكون سنوية، أو شهرية تتولى إصدار أحدث الموضوعات والاتجاهات في مجال التربية والتعليم، والأبحاث المتعلقة بالجودة في التعليم، والتربية الديمقراطية، والسلام العالمي، والحقوق والواجبات.

قائمة المراجع:

أولًا: المراجع العربية:

أبو العلا، عادل محمد صالح. (٢٠٠٥). *حقوق الطفل من وجهة نظر الإسلام*. بيروت: مؤسسة الرسالة.
اتفاقية حقوق الطفل ١٩٨٩م. المادة (٢٩). الفقرة (ج).
أحمد، شادي محمد. (٢٠١١). *معوقات ممارسة الطفل حقوقه في مدارس الحلقة الأولى من التعليم الأساسي "دراسة ميدانية ببعض مدارس محافظتى أسيوط والمنيا"*. رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية التربية، جامعة المنيا.
الأمم المتحدة: حقوق الإنسان، عقد الأمم المتحدة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان (١٩٩٥-٢٠٠٤م) رقم (٤) مبادئ تدريس حقوق الإنسان أنشطة عملية للمدارس الابتدائية والثانوية، منشورات الأمم المتحدة، جنيف/آيار/ مايو٢٠٠٣م، ص١.
باولوفيري. *تربية الحرية، الأخلاق، والديمقراطية، والشجاعة، المدنية*. ترجمة أحمد عطية أحمد، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ٢٠٠٤م، ص١١٥.
بدران، شبل. (٢٠٠٩). *التربية المدنية التعليم والمواطنة وحقوق الإنسان*. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.
بدران، شبل، وسعيد سليمان. (٢٠٠٩). *معلم الألفية الثالثة في إطار معايير جودة الممارسة المهنية*. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة.
بدوي، أحمد زكي. (١٩٨٢). *معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية*. بيروت: مكتبة لبنان.
البنان، السيد عاقل عبد الله. (٢٠١٢). *دراسة تقويمية للتطبيقات التربوية لحقوق الطفل التعليمية في الإسلام بالحلقة الأولى من التعليم الأساسي*. رسالة ماجستير. كلية التربية. جامعة قناة السويس.
بوادي، حسنين المحمدي. (٢٠٠٥) *حقوق الطفل بين الشريعة الإسلامية والقانون الدولي*. الإسكندرية: دار الفكر الجامعى.
تركي، عبدالفتاح. (٢٠١٠). *النظرية التربوية وجدل الأفكار والتحديات*. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.
الجندي، محمد. (١٩٨٣). *حول الإنتاج والوعي والتركيب الاجتماعي محاولة نظرية*. ط٢، بيروت: دار العلم العربية.
جورج، جورجيت ديمان. (٢٠٠٦) المضامين التربوية لبعض مواثيق حقوق الطفل بين التنظير وواقع التطبيق في الأسرة والمدرسة. المؤتمر العلمى الثالث لمركز رعاية وتنمية الطفولة. ***(التربية وحقوق الطفل فى الوطن العربي بين التشريع والتطبيق فى الفترة من ٢٢-٢٣ مارس٢٠٠٦م)***، ج. م .ع . جامعة المنصورة.
حامد عبد السلام زهران. (١٩٩٥). *علم نفس النمو "الطفولة والمراهقة"*. ط٥. القاهرة: عالم الكتب.
حسن، ابتسام محمد. (٢٠٠٦). *حقوق الطفل فى برامج الحلقة الأولى من التعليم الأساسى "دراسة تحليلية* "، رسالة ماجستير. كلية التربية. جامعة الفيوم.
حسن، بهى الدين ، محمد السيد السعيد. (٢٠٠٣). *حقوقنا الآن وليس غدًا المواثيق الأساسية لحقوق الإنسان*، القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان.
الحقوق الإنسانية للطفل، **متاح على الموقع التالي:**
الخزرجي، عروبة جبار. (٢٠٠٩). حقوق الطفل بين النظرية والتطبيق. عمان: دار الثقافة.
خضر، لطيفة إبراهيم. (٢٠٠٠). *دور التعليم في تعزيز الانتماء*. القاهرة: عالم الكتب.
الخولي، حمدى محمد. (مايو ٢٠٠٧). الدعوة إلى حقوق الطفل بمحافظة الغربية، وباقي المحافظات. *(التربية وحقوق الإنسان*. المؤتمر العلمي الحادي عشر، كلية التربية، جامعة طنطا.
الدويبي عبد السلام. (١٩٩٨). *المدخل لرعاية الطفولة*. ليبيا: الدار الجماهيرية الليبية للنشر والتوزيع.
زاهر، ضياء الدين. (٢٠٠٤). *مقدمة في الدراسات المستقبلية*، الكتاب الأول ضمن سلسلة مستقبليات. القاهرة: مركز الكتاب للنشر.
الزيات، فتحي. (١٩٩٥). *الأسس المعرفية للتكوين العقلي وتجهيز المعلومات*. المنصورة: دار الوفاء للطباعة والنشر.
سلطان، محمود السيد. (١٩٩٣). *مقدمة في التربية*. القاهرة: دار المعارف.
السيسي، جمال أحمد عبد المقصود. (٢٠٠٠). *وعي معلمي التعليم الأساسي بمسؤوليتهم المدنية، دراسة ميدانية*.
الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان: **تقرير حقوقي يرصد ظاهرة العنف في المدارس** بتاريخ ١٩/أكتوبر/٢٠١٠م:

http://www.anhrinet/?P=14D83.sign.in:(2-3-2011)
شحاتة، حسن. (٢٠٠٤). *أساسيات التدريس الفعال فى العالم العربي*. ط ٤. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.
شحاتة، حسن، وآخرون. (٢٠٠٣). *معجم المصطلحات التربوية والنفسية*. القاهرة : الدار المصرية اللبنانية.
الشريف، السيد عبدالقادر. (٢٠٠٢). *التنشئة الاجتماعية للطفل العربي في عصر العولمة*. القاهرة: دار الفكر العربي.
صبرى، إيمان محمد، والحملاوى صالح عبد المعتمد. (٥-٦مايو ٢٠١٠م). قراءة نفسية واجتماعية لبعض أشكال الاتجار بالأطفال (أطفال بلا مأوى)، ورقة عمل مقدمة فى مؤتمر*"الخدمة الاجتماعية والاتجار بالبشر"*. المؤتمر العلمي السنوي الحادي والعشرين لكلية الخدمة الاجتماعية، جامعة الفيوم .
الطيب، محمد عبدالظاهر، وآخرون. (١٩٨٢). *التلميذ في التعليم الأساسي*. الإسكندرية: منشأة المعارف.
عابدين، محمد عبد القادر، وإيمان رياض مصطفى. (٢٠١٢) توظيف مبادئ حقوق الإنسان في الإدارة المدرسية، إدراكات مديري ومعلمي المدرسة العربية في محافظة القدس، *مجلة الدراسات التربوية والنفسية*. جامعة السلطان قابوس. مجلد (٦)، العدد (١).
عازر، عادل. (٢٠١١). *مبادئ النهج الحقوق في كفالة حقوق الطفل*. القاهرة: المجلس العربي للطفولة والتنمية.
عبد الجواد، مروة عزت. (٢٠٠٩). *استراتيجية مقترحة لمواجهة مشكلة عمالة الأطفال بمصر في ضوء حقوق الطفل وخبرات بعض الدول*. رسالة ماجستير ، كلية التربية، جامعة بني سويف.
عبد الرحيم، سامح جميل، وفتحى كامل زيادى. (أكتوبر، ١٩٩٨). الثقافة القانونية للمعلم دراسة ميدانية، *مجلة البحث فى التربية وعلم النفس*. كلية التربية، جامعة المنيا ،المجلد (١٢)، العدد (٢).
عبد النبي، سعاد بسيوني. (سبتمبر ١٩٩٥). الحقوق التربوية للطفل في العالم المعاصر. *دراسات تربوية واجتماعية*. المجلد (١)، العدد (٣)، كلية التربية، جامعة حلوان، ٣٥ - ٦٤.
عبد الهاشمي، عبدالرحمن، وفائزة فخر العزاوي. (٢٠٠٩) *الاقتصاد المعرفي وتكوين المعلم*. العين: دار الكتاب الجامعي.
عبدالحي، رمزي أحمد. (٢٠٠٨). *التربية وقضايا المجتمع المعاصر*. القاهرة: زهراء الشرق.
عبدالعال، جيهان سيد. (٢٠١١). *الوعي الاجتماعي بقضايا الصحة والمرض، وعلاقته بالتنشئة الاجتماعية، بحث اجتماعي ميداني*. رسالة دكتوراه ، كلية الآداب، جامعة أسيوط، قسم علم الاجتماع.
عبدالكافي، إسماعيل عبدالفتاح. (٢٠٠٥) *حقوق الطفل*. الإسكندرية: مركز الإسكندرية للكتاب.
عبدالمجيد، السيد محمد. (أبريل، ٢٠٠٤). إساءة المعاملة والأمن النفسي لدى عينة من تلاميذ المدرسة الابتدائية، *دراسات نفسية*. جامعة المنصورة، المجلد (١٤)، العدد (٢)، ٢٣٧-٢٧٤ .
العبودي، صالح. (٢٠٠٨). الاستراتيجيات الوقائية من ظاهرة انحراف الأحداث ،الندوة العلمية (الأطفال والانحراف)، الدور الوقائي الصحي *(الصحة والسلامة النفسية في معالجة انحراف الأحداث والوقاية منها)* فى الفترة من (١٢-١٤ مايو) ، جامعة الجزائر. مركز الدراسات والبحوث ،قسم اللقاءات والندوات العلمية.
عفيفي، السيد عبدالفتاح.(١٩٩٦). *بحوث في علم الاجتماع المعاصر*. القاهرة: دار الفكر العربي.
علي السيد سليمان. (أبريل، ٢٠٠٥). الحقوق التربوية للأطفال. *مجلة العلوم التربوية*. العدد (٢)، معهد الدراسات التربوية، جامعة القاهرة.
علي، سعيد إسماعيل. (١٩٩٧). *الأصول السياسية للتربية*. القاهرة: عالم الكتب.
علي، عصام. (٢٠٠٥) *حقوق الطفل، الدليل العربي، حقوق الإنسان والتنمية*. القاهرة. المنظمة العربية لحقوق الإنسان.
علي، علي حمود. الوضع الاجتماعي للمعلم بالتعليم العام وأثره فى مهنة التعليم. *دراسات تربوية*. العدد (١٩)، كلية التربية. جامعة الخرطوم.
عمار، إيمان حمدي. (١٩٩٦). *أساليب الضبط الاجتماعي لمعلمي التعليم الأساسي: دراسة تقويمية للضوابط القانونية*، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة المنوفية.
عودة، محمد.(٢٠٠٦). *إعداد معلم المرحلة الأساسية*. الإمارات العربية المتحدة: دار الكتاب الجامعي.
العوضي، بدرية عبدالله. (٢٠٠٩) الإطار الإقليمي لحماية حقوق الإنسان، *المجلة القانونية والقضائية*، مركز الدراسات القانونية والقضائية، وزارة العدل - دولة قطر، العدد الأول، السنة الثالثة، ٥٣ - ١١٢.
غيث، محمد عاطف. (١٩٧٩) **قاموس علم الاجتماع**، القاهرة، الهيئة العامة للكتاب، ، ص٨٨.
فهمي، فاروق، ومي عبد الصبور. (٢٠٠١). *المدخل المنظومي في مواجهة التحديات التربوية المعاصرة والمستقبلية*.

القاهرة: دار المعارف.
فوزي، محمود. (٢٠١٢) *التربية وإعداد المعلم العربي (إرهاصات العولمة والتحديات المعاصرة)*. الإسكندرية: دار التعليم الجامعي.
قانون الطفل المصري رقم **(١٢)** لسنة ١٩٩٦م، والمعدل بالقانون رقم **(١٢٦)** لسنة ٢٠٠٨م، المادة (٥٣) و(٥٤) ص١١.
القريطي، عبدالمطلب أمين. (١٩٩٨) *الصحة النفسية*. القاهرة: دار الفكر العربي.
قطامي، يوسف. (٢٠٠٨). *الاتجاهات الحديثة في تربية الطفل*. القاهرة: جامعة القدس المفتوحة، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات.
القمحاوي، محمد عبد الرازق. (٢٠٠٦) *حقوق الإنسان المتعلم في المدارس الثانوية العامة: واقعها وسبل تفعيلها*. رسالة ماجستير (منشورة)، كلية التربية بدمنهور، جامعة الإسكندرية.
قناوي، هدى. (٢٠٠٨). *الطفل تنشئته وحاجاته*. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.
كلية الحقوق، جامعة القاهرة: **مؤتمر تعليم حقوق الإنسان:** (٩-١١ يونيو١٩٨٧م)، القاهرة، جامعة القاهرة ١٩٨٧م.
كلية رياض الأطفال، جامعة القاهرة **: مؤتمر حقوق الطفل من منظور تربوى**، في إطار العيد العشرين لكلية رياض الأطفال،المؤتمر الدولي الأول(السنوي الثامن) في الفترة (٢١-٢٢ أبريل ٢٠٠٩م)، ج.م.ع ، جامعة القاهرة.
اللقاني، أحمد حسين، وعلي أحمد الجمل. (١٩٩٩). *معجم المصطلحات التربوية المعرفة في المناهج وطرق التدريس*. ط(٢). القاهرة: عالم الكتب.
المادة (٢٦) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.
المجلس القومي للطفولة والأمومة. (٢٠٠٨). قانون الطفل المصري رقم **(١٢)** لسنة ١٩٩٦م، والمعدل بالقانون رقم **(١٢٦)** لسنة ٢٠٠٨م. القاهرة: المجلس العربي للطفولة والتنمية.
مجمع اللغة العربية. (١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م)**.** *المعجم الوسيط*. "الجزء الثاني"، مادة (و ع ي)، القاهرة: دار المعارف.
محمد، أحمد فاروق عبدالرحمن. (٢٠٠٣). *مدى إدراك المعلم لأدواره التربوية في ضوء تحديات القرن الحادي والعشرين*، رسالة ماجستير . قسم أصول التربية، كلية التربية ، جامعة أسيوط.
مدكور، إبراهيم بيومي.(١٩٧٥). *معجم العلوم الاجتماعية*. القاهرة: الهيئة العامة للكتاب.
مسلم، حسن علي. تنمية مهارات الكفاءة الاجتماعية والأخلاقية للمعلم من أجل تكوين نفسي أفضل للمتعلم. *الجمعية السعودية للعلوم التربوية والنفسية*. (جستن) كلية التربية – جامعة الملك سعود – الرياض، اللقاء السنوي الثالث عشر.
مصطفى، السعيد. (٢٠٠٦). دور التربية في تأمين حقوق الطفل. *مجلة رعاية وتنمية الطفولة*. العدد(٤)، المجلد(١)، السنة الرابعة، جامعة المنصورة، مركز رعاية وتنمية الطفولة.
معهد الإنماء العربي. (١٩٨٦). *الموسوعة الفلسفية*. المجلد الأول (الاصطلاحات والمفاهيم)، بيروت.
منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة. (٢٠٠٥). تقرير "*التعليم للجميع ضرورة ضمان الجودة*". اليونسكو: مركز معلومات قراء الشرق الأوسط .
منظمة الأمم المتحدة للطفولة. (١٩٩٠). *الأطفال أولا "الإعلان العالمي لبقاء الطفل وحمايته ونمائه وخطة العمل*، نيويورك.
مها إبراهيم البسيوني. (٢٠٠٦). التربية وحقوق الطفل بين التشريع والتطبيق، المؤتمر العلمى الثالث لمركز رعاية وتنمية الطفولة (**التربية وحقوق الطفل فى الوطن العربي بين التشريع والتطبيق فى الفترة من ٢٢-٢٣ مارس٢٠٠٦م**)، ج. م .ع ، جامعة المنصورة.
المؤتمر العربي رفيع المستوى لحقوق الطفل من (١٩ إلى ٢١ديسمبر ٢٠١٠م) إعلان مراكش - المغرب.
موسى، محمد فتحي. (٢٠٠٦). *التربية على حقوق الإنسان فى الإسلام*. الإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر.
نعمة، ماجد. (١٩٩٤). *الموسوعة السياسي*. الجزء السابع (من هـ إلى ي). بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
هلال، عصام الدين علي، وآخرون. (٢٠١٠). *المعلم ومهنة التعليم*. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.
واطسون، روبرت وهنري كلاي لينجرين. (٢٠٠٤). *سيكولوجية الطفل والمراهق*. ترجمة داليا عزت مؤمن. القاهرة: مكتبة مدبولي.
وزارة التربية والتعليم . (١٩٩٦). الوعي الاجتماعي للمعلم المستنير، *المؤتمر القومي لتطوير إعداد المعلم وتدريبه*

ورعايته، في الفترة من (١٩-٢٤ أكتوبر)، قطاع الكتب: القاهرة، وزارة التربية والتعليم.
وفيق صفوت مختار. (٢٠٠١). *سيكولوجية الطفولة*. القاهرة: دار غريب.
يوسف، هشام عبد العزيز. (٢٠١١). *تصور مقترح لتنمية وعي الطالب المعلم بحقوق الطفل في ضوء الشريعة الإسلامية: دراسة ميدانية*. رسالة دكتوراه كلية التربية بالإسماعيلية. جامعة قناة السويس.
يونيسف: اتفاقية حقوق الطفل (١٩٨٩)، حماية حقوق الطفل وتحقيقها.

ثانيًا: المراجع الأجنبية:

Association of School and College Leaders: "**The pastoral role of the teacher**", Second edition December 2007, Available at:

Bertel .J and Weston. K.: "Teacher Burnout" , **Encyclopedia of Cross-Cultural School Psychology**, DOI 10.1007/978-0-387-71799-9, Springer Science Business Media LLC, 2010, P.965.

Burke, Kenneth M. (2007). "Human rights and the rights of the child, a panoramic view" *Globalisation , Societies and Education*. Vol. 5. No. 3. November. 333-349.

Curtis, Audrey, O'Hagan, M. (2003) "*Care and Education in Early Childhood*. London: Routledge.

Diane Lewis, **"Teaching Children's Rights Through Art"**, Children's right Center, Cape Breton University, 2007, P. 6.

Grugel, Jean . (2013). "Children's rights and children's welfare after the Convention on the Rights of the Child. *Progress in Development Studies*, 13, 1. 19–30.

Herczog, Maria.(2012)."Rights of the Child and Early Childhood Education and Care in Europe". *European Journal of Education.* Vol. 47, No. 4 , 542-555.

Holzscheiter, Anna. (2010). *"Children's Rights In International Politics The Transformative Power of Discourse"*. Palgrave Macmillan, England.

Howe, H and Covell. K: "Empowering children's Right Education as a Pathway to Citizenship", **The alberta Journal of educational research** ,Vol. 53, No.2, (2007) pp. 240–243.

http://sha.org.uk/Mainwebsite/resources/document/pp11%20pastoral%20ascl%20final.pdf. Sign in (2-9-2013).

Iusmen, Ingi. (2013). "The EU and the Global Promotion of Children's Rights Norms" *Global Power Europe* , Vol. 2, Springer-Verlag Berlin Heidelberg, 321–336.

Johnston, Jane, John Halocha and. (2010). *"Early Childhood and Primary education"* McGraw Hill Education (UK).Open University Press: England.

Krathwohl, David R. (1970). "*Taxonomy of Educational Objective-Affective Domain"*. New York : hand book .

Longman. (1984). *Longman Dictionary of the English Language*. Great Britain: Culture Center.

McKee . B. E, Dillenburger. K :" Child abuse and neglect: Training needs of student teachers" **International Journal of Educational Research 48**, (2009), p. 320.

McKee . B. E, Dillenburger. K :" Child abuse and neglect: Training needs of student teachers" ***Op. Cit* .**

Merey, Zihni. (2012)."Children Rights in Social Studies Curricula in Elementary Education: A Comparative Study" *Educational Sciences: Theory & Practice*. 3273-3284.

Oxford Languages. *The Oxford Paper Back Dictionary*. (1990).Third Edition Oxford University, Press, New York.

Ozann, Lucie K. and Julie L. Ozann. (2011). "A Child's Right to Play: The Social Construction of Civic Virtues in Toy Libraries". *Journal of Public Policy and Marketing*. Vol. 30 (2). 263-276.

Prunty, A: "Implementation of children's rights: what is in 'the best interests of the child' in

relation to the Individual Education Plan (IEP) process for pupils with autistic spectrum disorders (ASD)?" **Irish Educational Studies** Vol. 30, No. 1, March 2011, p.39.

Save The Children UK. (2006). "*Children's Rights: a Teacher's Guide*". Save the Children, London.